جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

محاضرات في

التنمية المستدامة والصالح العام

من إعداد الدكتور محمد حليم ليمام

2023

الدكتور محمد حليم ليمام
أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3

محاضرات في

التنمية المستدامة والصالح العام

Sustainable Development and Common Good

ألقيت على طلبة ماستر-دراسات سياسية مقارنة

2023

شكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة طلبة ماستر دراسات سياسية مقارنة الذين درسوا مقياس التنمية المستدامة والصالح العام دفعة 2018 وما تلاها من دفعات إلى غاية السنة الدراسية الحالية. إذ بفضلهم، أزيحت الصعوبات التي طرحها اختيار هذا الموضوع للتدريس في الوهلة الأولى، نقاشهم المستمر جعلني أحرص على مطالعة العديد من المؤلفات والدراسات، وأتناول الموضوع من أوجه عديدة.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة قراءة هذه المطبوعة، وأقدّر جهدهم الكبير لمراجعتها وإثرائها بالشكل الذي يسمح بتقديمها على أكمل وجه للطلبة والقرّاء على حدّ سواء.

توطئة

هذه سلسلة محاضرات ألقيتها على طلبة ماستر دراسات سياسية مقارنة في الفترة الممتدة بين 2018-2023. وقد طرح اختياري تدريس موضوع التنمية المستدامة والصالح العام تحديات كبيرة، خاصة فيما تعلّق بشقه الثاني أي الصالح العام، إذ وجدته مفهوماً جديداً لم يسبق لي وأن تعمّقت فيه. لكن بودّي أن أشير إلى ملحوظة قدمها لي الأستاذ الدكتور محمد رضا مزوي -تغمّده الله برحمته- المسؤول عن تخصص الدراسات السياسية المقارنة آنذاك، حين اقترح عليّ تدريس الموضوع، وقال لي أنه بإمكاني ذلك ما دام أنني مهتم بالبحث في موضوعات الفساد والمصلحة العامة. غير أنّ الأمر لم يكن سهلاً. فإذا كان موضوع التنمية المستدامة قد سبق لي وأن درّسته في شكل محاضرات، فإن الصالح العام وجدته أقرب إلى الفكر والفلسفة منه إلى السياسة أو الاقتصاد السياسي. وشيئاً فشيئاً، وبمناسبة قيامي ببعض الدراسات حول التعليم العالي وما يرتبط بالجامعة، وجدت قدراً لا بأس به من المؤلفات والبحوث التي ناقشت مفهوم الصالح العام من جوانب مختلفة سياسية واقتصادية، ومن زاوية علم الاجتماع وكلها تحاول أن تصفه كمفهوم مفتاحي لفهم الحاصل من تحوّلات وأزمات مسّت مجتمعات عديدة وفي مجالات مختلفة. بل وكما سيتبيّن لنا لاحقاً، اعتبره البعض نهجاً فريداً على الإنسانية اتباعه إن هي أرادت التخلّص من مساوئ العولمة وما فرضته الليبرالية الجديدة من تداعيات ومخاطر، تجعل التمسّك به، كفيل بصون كرامة الناس واستعادة التوازن البيئي.

المحتويات

شكر 2
توطئة 3
المحتويات 4
قائمة الجداول 6
مقدمة 7
الفصل الأول: التنمية المستدامة: المفهوم ومسار النشأة والتطور 14
أولا: التنمية المستدامة: المعنى اللغوي والتعريف العلمي 15
1. التنمية والمعنى اللغوي للتنمية المستدامة 16
1.1. في كلمة "تنمية" 16
2.1. مستدامة أو مستديمة؟ 20
3.1. المستدامة أو القابلة للاستدامة؟ 21
2. تعريف مفهوم التنمية المستدامة 22
1.2. تعاريف لباحثين 23
2.2. تعاريف لمنظمات 25
3. أبعاد التنمية المستدامة 26
ثانياً: من التنمية إلى التنمية الإنسانية المستدامة: النظريات والتوجّهات 28
1. نظرية التنمية التقليدية 29
2. نظرية تنمية الموارد البشرية 29
3. نظرية الاستدامة 31
ثالثاً: الاستدامة نهجاً شمولياً متكاملاً 34
1. الأهداف والمبادئ 34
1.1. أهداف التنمية المستدامة 34
2.1. مبادئ التنمية المستدامة 35
2. الخصائص 37
3. انتقاد نهج التنمية المستدامة 39

الفصل الثاني: الصالح العام والتنمية المستدامة: الشرط والنهج والهدف 43
أولاً: مفهوم الصالح العام 44
1. هل هناك تحديد علمي لمفهوم الصالح العام؟ 44
2. المنافع العامة والصالح العام والصالح المشترك العالمي 46

3. تعريف الصالح العام 48
ثانياً: الصالح العام شرط من شروط تحقيق التنمية المستدامة 55
1. الصالح العام شرط مسبق لاستدامة التنمية 55
1.1. اتصال أبعاد التنمية المستدامة 55
2.1. متطلّبات استدامة التنمية 57
3.1. منظور الصالح العام 63
2. الصالح العام نهج فريد لتحقيق التنمية المستدامة 67
1.2. الخلفية 67
2.2. ملامح النموذج الجديد للصالح العام للإنسانية 69
3.2. استدامة التنمية استدامة خدمة الصالح العام 70
ثالثاً: من أجل الصالح العام للتغلّب على معيقات التنمية المستدامة 73
1. المتطلّبات 73
1.1. التغيير: من أين يبدأ؟ 73
2.1. التمكين والانصاف 74
3.1. الحكم الصالح أولاً وأخيراً 77
2. المعيقات 78
1.2. هيمنة الليبرالية الجديدة 78
2.2. الفساد 79
3.2. مخاطر الحتمية التكنولوجية 81
3. الاستجابة 82
1.3. حوكمة الأزمات والمخاطر الكبرى 82
2.3. علم الاستدامة: ربط المعرفة بالتنمية المستدامة 83
3.3. وصولاً للهدف: الصالح العام للإنسانية 84
خاتمة 85
الثبت التعريفي 89
ثبت المصطلحات 95
قائمة المراجع 97

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
1-1	أبعاد التنمية المستدامة	28
2-1	أهداف التنمية المستدامة	35
1-1	مقارنة نهج التنمية المستدامة مع النموذج الاقتصادي السائد	39
1-2	مقارنة بين السلع العامة والصالح العام والصالح المشترك العالمي	49

مقدمة

مقدمة

مع تفاقم الأزمات العالمية، خاصة الأزمة الصحية الحالية جائحة كوفيد-19، تستمر الأصوات الداعيّة إلى ضرورة تبنّي نهج جديد، يجب أن تسلكه الدول والحكومات في سبيل إنقاذ البشرية من ويلات الفقر والأوبئة وهدر الموارد والإضرار الكبير بالبيئة. إنه نهج الصالح العام للإنسانية، والذي يجري التفكير فيه منذ عقود، خاصّة مع الاهتمام المتزايد بقضية التنمية المستدامة. إذ برز نوع من القلق بشأن كيفية تحقيق أبعادها، وكيف يمكن إدراك معاني الحياة الجيدة التي ترمي التنمية الإنسانية المستدامة إلى تحقيقها. أو كيف يمكن تحديد معنى الصالح العام الذي تقتضيه عملية توجيه الجهود لتحقيق التنمية.

من هذا المنطلق، ستلقي سلسلة الدروس هذه الضوء على النهج الذي تزيد المطالبة به من طرف العديد من المفكرين، والأكاديميين، والناشطين في مجال البيئة وحقوق الإنسان، وجميع الباحثين في موضوع التنمية المستدامة. إنّ الهدف الرئيس من هذه الدروس، هو لفت الانتباه إلى موضوع الصالح العام أو الخير العام الذي صار يُذكر على كل لسان، ولا سيما أثناء الأزمات والأوقات العصيبة التي تستدعي ترك مصلحة الأفراد والجماعات وغيرها، والتفكير في سبيل تحقيق ما ينفع الناس كافة.

تعرّف الطلبة من قبل على موضوع التنمية المستدامة، ومن خلال هذه السلسلة من الدروس، سيتعرّفون على الصالح العام كنهج إنساني، يعتبره البعض بديلاً عن النماذج الليبرالية والرأسمالية وغيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي يحمّلها البعض مسؤولة تدمير كوكب الأرض، وما حلّ بالبشرية من كوارث وأوبئة، ضاعفت من حجم معاناة الناس في كل مكان. أي أنّ النظام الرأسمالي استنفذ نفسه، فأصبح مدمّراً وليس خلاّقاً، ويجب صياغة البديل، يراه البعض إرشادياً، ويتمثّل في الصالح العام للإنسانية، أي أنّ العيش في إطار التنمية المستدامة يتطلّب الانسجام مع الطبيعة، وفي مجتمع منصف، يتسع للجميع، ويجب تحويله إلى واقع عملي، فلا ينبغي أن يبقى خيالاً.

في دوافع وأهداف وغايات دراسة موضوع التنمية المستدامة:

انخرطت حكومات جميع بلدان العالم في تنفيذ أجندة هداف التنمية المستدامة، إذ أن اعتماد الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 أجندة جديدة هي "أهداف التنمية المستدامة" تكملة لأجندة "الأهداف الإنمائية للألفية" التي انتهت صلاحيتها نهاية 2015 مع بدأ العمل بالأجندة الجديدة منذ 2016 التي تمتد إلى غاية 2030، دفع الدول إلى تبنى سياسات عامة بهدف تجسيد أهداف أجندة التنمية المستدامة. ومن بين المجالات التي حظيت باهتمام كبير، واعتبرت مدخلاً لتنفيذ هذه الأجندة، التعليم.

منذ تسعينيات القرن الماضي، والمؤتمرات العالمية تعقد هنا وهناك، وصار فيها إجماع على "التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات الاستدامة"[1]، وقد تسابق القادة والبلدان إلى تأييد تلك المبادرات العالمية، التي كان عنوانها إشراك التعليم العالي في الاستدامة، والشراكة معه من أجل "تأسيس مجتمعات الاستدامة". وهكذا، ما كان على الجامعات ومؤسسات التعليم سوى الاستجابة والانخراط في هذا المسعى الذي يضع تعليم الاستدامة (Eduction for Sutainability) "جزءًا من من المقررات الرئيسية في كل التخصصات العلمية، مما يُعين الخرّيجين على امتلاك وتطوير مهارات لتفعيل الاستدامة في بيئة العمل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حسن استخدام الموارد المتاحة بما يحقّق الصالح العام، ويصون البيئة ويحافظ عليها"[2].

هذا التوافق على أهمية التعليم ودوره في نشر الاستدامة والوعي البيئي، يعبّر بالفعل عن الحاجة الماسة إلى مرافقة مختلف الجهود الدولية والوطنية لإدارة المخاطر والأزمات التي تشهدها المعمورة، خاصة في ظل تأزم المشاكل التي تقلق الجميع كالتلوث والاحتباس الحراري، وتفاقم الأمراض والأوبئة، وهذا الذعر الذي يتسبّب فيه التغيّر المناخي. فهذه المسائل ومختلف القضايا المطروحة، هي الدافع إلى معالجة موضوع التنمية المستدامة.

---

(1) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**(الرياض: العبيكان للنشر، 2015)، ص 64.

(2) **المصدر نفسه.**

إن عالم اليوم يشهد الكثير من التناقضات والمفارقات، ومنذ عقود والاختلالات تتضاعف بفعل إفرازات العولمة لا سيما الاقتصادية منها، والأمر الذي يشد الانتباه تلك الفوارق التي أحدثتها بين الدول وحتى داخل البلدان نفسها، حيث ارتفعت معدّلات الفقر والبطالة، وزادت معدّلات الحرمان. صرنا نشاهد تمتّع البعض بفرص للتعليم الجيد، في حين يحرم منها مواطنون آخرون، ونفس الشيء بالنسبة للصحة والسكن وغيرها من المنافع أو الخدمات العامة، التي كانت لوقت غير بعيد من نصيب الجميع، والكل يشترك في الاستفادة منها.

استنفدت أنماط النمو الاقتصادي المقترنة بالنمو الديمغرافي والتوسّع العمراني الموارد الطبيعية غير المتجددة، وساهمت في تلوّث البيئة، مسبّبة أضراراً إيكولوجية ومناخية لا يمكن استدراكها[3]، كما تعقّدت سبل الحياة، وكثرت مظاهر العنف والعديد من الظواهر الخطيرة مثل تفشي المخدرات، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. يرافق هذه القضايا، هذا التقدم التكنولوجي الرقمي والمعلوماتي المذهل، والذي فرض على الدول والمجتمعات تحديات جديدة، إذا أضفنا ما صار حلول الذكاء الاصطناعي مجال التنافس واستقطاب المغرمين بالتطور التقني، وجعلهم يطمحون إلى فرض التغيير، دون اكتراث بالعواقب.

(3)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة–اليونيسكو، **إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي**(باريس: اليونيسكو، 2015)، ص 16.

إن مناقشة هذه القضايا في مدرجات الجامعة، كفيل بتشخيص سياقها، ولم لا، التفكير في الحلول أو على الأقل عرض أوجه نظر لتفسير مختلف جوانب استدامة التنمية، طالما أن التعليم العالي من الصالح العام[4]، ويسعى للعب دوره في المجتمع. وبالتالي، فإن إقرار مقياس التنمية المستدامة في الجامعة الجزائرية، لا يخرج عن تحقيق هذه الغاية وهي خدمة الصالح العام، الذي يعد الطريق القويم للاستدامة.

هيكلة المطبوعة

تنقسم الدراسة إلى فصلين ومقدمة وخاتمة. يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة، حيث نشرح من خلال تفكيك هذا المفهوم معنى "التنمية" ومعن الاستدامة، مع التوقّف عند الجدل الذي أثاره هذا المفهوم عند ترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، وحتى بالنسبة للغة الفرنسية، مما وضع العلماء والباحثين في حيرة كبيرة. ومن أجل فهم تطور المفهوم، يتناول هذا الفصل نظريات التنمية المختلفة، ثم نستعرض أبعاد وأهداف التنمية المستدامة. وفي الفصل الثاني، سنبحث العلاقة بين عملية استدامة التنمية والصالح العام، بداية بتعريف مفهوم الصالح العام، وبيان الفرق بينه وبين مفاهيم ومعاني

(4) انظر النقاش المعمّق للموضوع في: أدريانا ج، كيزار، توني س تشيمبرز، جون س بيركهارد، **التعليم العالي لخدمة الصالح العام: أصوات صدرت عن حركة وطنية**، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي(الرياض: العبيكان للنشر، 2010).

أخرى، وفي المبحث الثاني يتناول أوجه العلاقة بين الصالح العام والتنمية المستدامة، من خلال دراسة متطلّبات استدامة التنمية، ومكانة الصالح العام ضمنها. حيث سيجري اعتباره شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة، مع التشديد على أنه ليس بالأمر اليسير الاتفاق على ما هو من الصالح العام، لذا سيتناول المبحث الثاني كيف يمكن تصوّر الصالح العام الذي نتفق مع العديد من الكتاب المعاصرين على أنه يختلف عن المنافع العامة، ويعكس كل ما يحقق الصلاح للبشر جميعا، أو ما يصطلح عليه الصالح العام للإنسانية، حيث يختلف مع النهج السياسية والاقتصادية التي لا تحقق استدامة التنمية وتظل حاجزاً أمامها. هذا ما سيتطرّق له في نهاية هذا المبحث الذي عنوانه: من أجل الصالح العام للتغلّب على معيقات التنمية المستدامة.

الفصل الأول

التنمية المستدامة: المفهوم ومسار النشأة والتطور

في هذا الفصل، سنعرض الإطار النظري المفاهيمي، بداية بالتعرّف على مفهوم التنمية المستدامة، من خلال تعريف التنمية والاستدامة، ثم تقديم مجموعة من التعاريف، سعياً إلى استخلاص عناصر لمفهوم عملي يساعدنا على كشف أبعاد التنمية المستدامة. يلي هذا المبحث استعراض النظريات المختلفة التي تناولت المفهوم، وسنتعرض مختلف العوامل والظروف التي ساهمت في نشره وتبنيه لاحقاً في البرامج والسياسات، ومن طرف السياسيين والأكاديميين. وفي المبحث الثالث، نبحث خصائص نهج التنمية المسامة، ثم نتعرّف على مبادئه وأهدافه، تسعى جميع البلدان تجسيدها وإلى تحقيقها. غير أن المنظور الحالي للتنمية المستدامة، دفع الكثير من المهتمين بتوجيه انتقادات له، وجعل بعضهم يدعو إلى بديل آخر.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير، ويعد من أكثر المفاهيم تداولاً وانتشاراً في العقدين الماضيين. إذ تكفي الملاحظة البسيطة إدراك الكم الكبير من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة معناه ومضمونه، وناقشت منطلقاته الفكرية، وحاولت تمييزه عن مفهوم التنمية. سنبحث في تعريف هذا المفهوم من خلال تعريف مصطلحي التنمية والاستدامة.

1. التنمية والمعنى اللغوي للتنمية المستدامة:

من أجل تحديد مفهوم التنمية المستدامة، علينا تفكيكه، ذلك أنه ومثلما يجادل عبد الله البريدي، إنه مصطلح صعب في تركيبه وبنائه من جرّاء تعقّد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، زد على ذلك تعقّد مسألة الاستدامة، وبيرز ذلك في صعوبة تحديد تعريف دقيق لها، خاصة إذا عرفنا أن المدلول اللغوي "التنمية المستدامة"، وترجمتها من اللغة الإنجليزية إلى لغات أخرى، قد شكّل خلافاً كبيراً مثلما سيتضح لاحقاً.

1.1. في كلمة "تنمية": بداية، يتفق كثير من الدارسين على أن "التنمية" مصطلح ذائع الصيت، شائع ويستخدم بكثرة، بل إنه من المفاهيم الأكثر تداولاً رسمياً وإعلامياً وأكاديمياً. وبرأي أحد الباحثين، إن ذلك يعود بشكل جوهري إلى التطلّع الأبدي لدى الإنسان إلى "زيادة" أو "تكثير" أو "رفع" أو "إنعاش" أو "تطوير" أو "نمو" أو "إنماء" للثروات والموارد بمختلف أشكالها. وبمعنى آخر، بحث الإنسان الذي لا ينقطع للتخلص من العوز والفقر والانتقال إلى الغنى والاستقواء والعمل، بما يمكنه من تحقيق الرفاه وتحقيق معيشة أحسن[1]. ويذهب باحث آخر إلى القول إن التنمية تحتل مركز كوكبة دلالية على قدر كبير من القوة، ولا يوجد شيء في العقلية الحديثة

(1) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**(الرياض: العبيكان للنشر، 2015)، ص 26.

يمكن مقارنته بها، باعتبارها قوة مرشدة للفكر والسلوك، وفي الوقت نفسه، فإن عدداً قليلاً من الكلمات هو على ذلك من القدر الذي تتسم به هذه الكلمة من ضعف وهشاشة وعجز عن إعطاء مغزى ودلالة للفكر والسلوك[2]. هذا ما سيظهر لاحقاً عندما تبنى الساسة والمفكرّون هذا المصطلح، وجرى توظيفه بشكل ملفت للنظر، أفقده معناه اللغوي الذي يفيد النماء والزيادة.

ولأن المفكر جوستافو إستيڤا يرى أنّ كلمة "تنمية" حّمالة أوجه، سيكون من الضروري تعريتها وكشف سر هذه الكلمة على نحو يكشف ضبابتها في كثير من الأحيان. سيهل فهم لفظ "التنمية" إذا استحضرنا كلمة "تخلّف"، التي تعني "توقّف أو تأخّر أو بطء في الحركة في تحقيق النمو، أو في تحقيق التقدم إلى الأمام"[3]. إن استخدام كلمة "تخلف" في العصر الحديث مرتبط ببروز حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث رافق ذلك رفع شعارات مناسبة وإلقاؤها في فرص اختارتها تلك الدولة بعناية. ففي 20 يناير 1949، أي تاريخ تولي هاري ترومان السلطة، ولج العالم عصر جديد إنه عصر التنمية. حيث خاطب قائلاً "لابد من برنامج جديد جريء للاستفادة مما هو متاح من تقدمنا العلمي لتحسين المناطق المتخلفة ونموّها". وباستعماله كلمة "التخلّف" لأول

(2) جوستافو إستيڤا، "التمية،" في: فولفجانج ساكس، **قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، ترجمة: أحمد محمود(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 22.

(3) مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها**(القاهرة: المجموعة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 65.

مرة، غيّر ترومان مدلول التنمية، وخلق شعاراً هو تعبير مخّفّف يستخدم منذ ذلك الحين للتلميح إلى إلى عصر الهيمنة الأمريكية[4].

أجل، إن الحديث عن التخلّف، سمح بإقحام مليار شخص في دائرة التخلّف، وهذا عندما تهافت الخبراء والأكاديميون على لفظ "التخلّف"، وجرى الحديث عن المناطق المتخلفة اقتصادياً، وعن الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. غير أن إستيڤا يرى أنه لم يكتسب صفة كونه مناسباً لمقتضى الحال، إلاّ عندما قدّمه ترومان كشعار لسياسته. وفي هذا السياق اتخذ التعبير سمة خبيثة مستعمِرةً لاشك فيها[5]. عندئذ، صارت تعني كلمة "التنمية" الهروب من التخلّف، وأصبح بعض القادة والدول لا يرون من سبيل سوى استخدام هذا اللفظ بحذر، بل وفي قلبه بما يحقّق إنجازه في الواقع بدلاً من أخذه شعاراً مثلما روّجت له الإدارة الأمريكية. فبعض البلدان الواقعة في الجنوب اعتبرت أن التنمية هي تنمية الذات بدلاً من جلب الحلول المستوردة، أو مثلما قال آخرون إن التنمية هي التشاركية بدلاً من تكريس الاستبعاد باسم التنمية.

ويترجم البعض الكلمة الإنجليزية (Development) بكلمة تنمية، بينما يذهب أخرون إلى ترجمتها بكلمة تطور. لكن الظاهر أن التطور يشير إلى العملية التي تطلق من خلالها قدرات شيء ما، أو كائن ما، ما إن تصل إلى شكلها الطبيعي والكامل، أي انه تطوّر طبيعي. تماما مثلما يحدث تطور الكائنات أو ارتقائها في

(4) استيقا، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

(5) **المصدر نفسه**، ص 21.

البيولوجيا، حيث يشير إلى العملية التي تحقّق من خلالها الكائنات الحية قدرتها الوراثية. ومن خلال هذا المجاز أصبح من الممكن بيان هدف التنمية، وبعد ذلك بكثير برنامجها[6]. ومع مرور الزمن، ارتقى التطور من مفهوم التحول الذي يتحرّك صوب شكل الوجود المناسب إلى مفهوم التحول الذي يتحرّك صوب شكل أكثر اكتمالاً من وقت سابق. وخلال تلك الفترة، بدأ العلماء باستخدام الارتقاء والتطور باعتبارهما مصطلحين يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر. ففضل البعض استخدام ارتقاء(Evolution)، وفضّل آخرون النمو(Growth) ، لكن الجميع استخدم كلمة تنمية(Development) باعتبارها الكلمة العمدة[7]. ومع بداية القرن العشرين ذاع استعمال هذه الكلمة[8]، إذ برز استخدام "التنمية الحضرية"، للإشارة إلى أسلوب إعادة تشكيل المناطق الحضرية، ثم ارتبط استخدام الكلمة بالسياسات الاستعمارية، أو ما أسماه الاستعمار بـ "تنمية المستعمرات"، ومع حصول الدول المستعمرة على استقلالها، انتشر مفهوم "التنمية السياسية". وهكذا، تم إلصاق لفظ "التنمية" بمختلف أوجه النشاط الإنساني، بل جرى ربطها بشبكة المعاني والكلمات التي تعني النضج والارتقاء والنمو، وبات من غير الممكن التنصل منها.

---

(6) **المصدر نفسه**، ص 22–23.

(7) **المصدر نفسه**، ص 25.

(8) فعبر نصف قرن ظهر كم هائل من الأدبيات سماها البعض "علم التنمية أو علوم التنمية". خضر محمد عبد الرحمن الشيباني، **إكسير التنمية؛ جدلية " التنمية " و" الثقافة ": أين الخلل؟ نحو تأصيل " الثقافة العلمية " في المجتمعات العربية** (الرياض: العبيكان للنشر، 2016)، ص 29. انظر أيضاً: ابو النصر، ومدحت محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 66–67.

2.1.المستدامة أو المستديمة؟ مصطلح آخر يثير الجدل عند ترجمته إلى اللغة العربية، ويتعلق بالكلمة الإنجليزية (Sustainable). ويعود أصل هذا المصطلح إلى علم الإيكولوجيا(Ecology)، اذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكيل وتطوّر النظم الديناميكية التي عرضة إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيّر في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجيا. فالملاحظ إن كلاهما يبدأ من الجذر (Eco) والذي يعني في اللغة العربية المنزل أو البيت، والمعنى العام لهذا لمصطلح إيكولوجي هو دراسة مكونات البيت، أمّا الاقتصاد(Economy) فيعني إدارة مكوّنات البيت[9].

في اللغة العربية، يرى غنيم وأبو زنط أن تدقيق المعنى كفيل بفهم كنه كلمة استدامة (Sustainable)، إذ جاء الفعل استدام الذي جذره دوم لمعان متعددة منها: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه، وهي معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي[10]، حيث أن التنمية تحتاج إلى تأنّ في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وانعكاساتها في المجتمع، وإلى الحرص والمواظبة في تنفيذ برامجها حماية لمكتسباتها.

(9) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط (وآخرون)، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 2(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014)، ص 23.

(10) **المصدر نفسه.**

إذن فمعنى عبارة "التنمية المستدامة" تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس، بينما التنمية المستديمة فهي تنمية مستمرة أو متواصلة بشكل تلقائي غير متكلّف. لكن الملاحظ أن كلمتي "مستدامة" و"مستديمة" تستخدمان كمترادفين من طرف المهتمين، مع عموم استخدام عبارة "التنمية المستدامة" في جل المؤلفات والأعمال البحثية والتقارير العالمية. غير أن غنيم وأبو زنط يفضّلان استخدام عبارة "التنمية المستديمة"، صيغة اسم الفاعل، ويعتبرانها أكثر دقة من "التنمية المستدامة"، صيغة اسم المفعول. حيث يعتقدان أن "اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومُحدث الحدث، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة"؛ أما قولنا التنمية المستدامة فهذا يعني أن راجعة لقوى خارجية، وقد جرى إدامتها[11]. في حين يمكن القول إنه ما دمنا نضيف كلمة "استدامة" على التنمية، فهذا يعني أنها ليس تنمية وتطوير وترقية فحسب، بل إنها إطالة أمد التنمية، والسعي إلى جعلها متواصلة ولا تنقطع.

3.1.المستدامة أو القابلة للاستدامة؟ لا ترتبط صعوبة تعريف "التنمية المستدامة" بترجمة كلمة (Sustainable) إلى العربية فقط، بل إننا نجد تلك المعركة المتعلقة بعملية الترجمة مطروحة في اللغة الفرنسية، والتي تتركّز على الاستخدام الفرنسي "مستدام". حيث يرى فرانك برباج أن إشكالية اللغة تجعل من تلك الكلمة أي

(11) **المصدر نفسه**، ص 24.

(Sustainable) حمّالةً لمعنيين في السياق الأنجلوساكسوني، في حين إن المصطلح الفرنسي (Durable) أي مستدام ليس له إلاّ معنى واحد، الحفاظ على الحياة على الأرض على المدى الطويل، ومن ناحية أخرى يمكن قبول المعنى التقليدي أي "القضية الاجتماعية"، بحيث يكون تقاسم الثروة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، ولن يكون قابلاً للاستدامة (Soutenable)، إلا بشروط معيّنة عادلة[12].

ويضيف برباج أنّ هذه القابلية للاستدامة تعتمد على قضية العدالة، وليس على عامل الزمن. بمعنى آخر، إن لفظ (Soutenable) أي "القابل للاستدامة" يركّز على أمرين في الوقت نفسه. أولهما العدالة بين الأجيال، وثانيهما العدالة بين الأجيال فيما بينها(Soutenabilité). وهكذا، إن العودة بمصطلح "مستدام" (Durable) وتعريفه من خلال ربط القضية الاجتماعية لاقتسام الثروات بالقضية البيئية التي تحترم الأرض[13]، إلى جانب مختلف المسائل الثقافية واللغوية والسياسية والاجتماعية وغيرها من الاعتبارات، سيساهم إدراك المقتضيات القابلة للاستدامة.

2. تعريف مفهوم التنمية المستدامة:

يعرّف قاموس ويبستر (Webster) التنمية المستدامة بأنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدمريها جزئياً أو كلياً، أي

(12) فرانك برباج، **فلسفة التنمية المستدامة**، ترجمة أيمن محمد منير (الرياض: دار الملك سعود للنشر، 2017)، ص 15.

(13) **المصدر نفسه**، ص 15-16.

ضرورة ترشيد استخدامها"[14]. أي أن التنمية المستدامة مفهوم ينبع من عملية التنمية الاقتصادية الملائمة للبيئة، أي أهمية التسيير العادل والفعّال للموارد الطبيعية. فالتنمية الاقتصادية، تستجيب للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي. أي أنّ لكل نظام بيئي حدود معيّنة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأنّ أيّ تجاوز لهذه الحدود، يعني تدهور النظام البيئي[15]. وفي هذا السياق، تتطلّب التنمية المستدامة، القيّم المشجّعة لمستويات استهلاك لا تتخطّى حدود المُمكن بيئياً بالنسبة لهذا الجيل والأجيال القادمة. وفي إطار هذا الفهم، يمكن سرد جملة من التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة قدمها باحثون وأخرى قدمتها مؤسسات ومنظمات مختلفة.

1.2.تعريفات لباحثين: كثيرة هي التعاريف التي قدمها علماء وباحثون لمفهوم التنمية المستدامة. حسب تعريف روبرت سولو (R. Solow) إنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي"، وهنا لا يجري التركيز على الطاقة الإنتاجية والموارد فقط، بل على البيئة أيضاً[16]. حيث يرى هذا الخبير الاقتصادي أنّ واجب التنمية المستدامة "ألاّ نورّث الأجيال المقبلة شيئاً معيّناً، بل أن نزوّدها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشياً لا يقل جودة

(14) Beat Bürgenmeier, *Economie du développement durable*, 2ème Ed (Bruxelles, de Boeck, 2005), p. 83.

(15) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 14.

(16) البريدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

عن المستوى الذي تنعم به، ولتتطلّع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه. لا يجوز لنا أن نستهلك رأس مال البشرية وتستنفذه"[17].

أمّا إدوارد باربر (E. Barbier) فيرى أنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية"[18].

ويعرّفها عبد الله البريدي بأنها "كل ما يؤدّي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضراً ومستقبلاً، ضمن إطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد"[19]. حيث إنها عبارة عن نظام يتضمّن مزيجاً من الأفكار والرؤى التي تترجم إلى سياسات ترمي إلى تحقيق غايات محددة، وهذا لا يعني التفكير في النتائج فقط، بل في الطرق والعمليات ذاتها، من أجل تحقيق غاية الاستدامة وهي ترقية حياة البشر، بكيفية عادلة ومستمرة، وتغطي كافة الأبعاد الإنسانية والبيئية، مع ضرورة أن اقتسام الثروات بشكل منصف بين الأجيال الحالية والمستقبلية. ولعل أهم متطلّب في ذلك، هو مراعاة الإطار الحضاري الثقافي وخاصة

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011)، ص 17.

(18) عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد،" **المستقبل العربي**، عدد 167(كانون الثاني/ يناير، 1993)، ص 97.

(19) البريدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

في حالة البلدان العربية الإسلامية، فالاستدامة تتأسّس على مبدأ "الملائمة الحضارية الثقافية"[20]، وذلك لأن لكل مجتمع خصوصياته، واحتياجاته.

2.2.تعريفات لمنظمات: عرّفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند Brundtland) عام 1987، حيث عرفتها بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"[21]. أي لا بد من المحافظة على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، يحمل في طياته مفهوم الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء الذين ينبغي أن تعطي لهم الأولوية، وفكرة القيود أو الحدود البيئية. هذا التعريف مستوحى من مصطلح "التنمية المستدامة" والذي ظهر لأول مرة في منشور أصدره "الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة" سنة 1980 حين اعتبرها "التنمية التي تأخذ بعني الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد"[22].

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف، يتضح أن التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر، دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية

(20) **المصدر نفسه**، ص 55.

(21) غنيم وأبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 25؛ Mathieu Baudin, *Le développement durable : Nouvelle idiologie du XXIe siècle ?* (Paris: L'Harmattan, 2009), p. 25.

(22) Corinne Gendron, *Le développement durable comme compromis : La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation* (Québec : Presses de l'Université du Québec 2005), p. 166.

احتياجاتها. تأخذ التنمية المستدامة منحىً تكاملياً عبر علاقة متوازنة بين البشر والموارد. إن التنمية المستدامة ليست شعاراً أو أيديولوجيا، إنها عملية ومسار، تسعى إلى[23]:

- تقدّم البشر جميعاً.
- لها رؤية شاملة.
- تراعي مستويات الاستهلاك لضمان مستويات معيشة لا تتجاوز الحد الأدنى من الاحتياجات على المدى البعيد.
- تشجّع هذه التنمية القيم التي تؤدي إلى استهلاك لا يتخطى حدود الممكن بيئياً.

3. أبعاد التنمية المستدامة:

تأخذ التنمية المستدامة منحى تكاملي توازني بين البشر والموارد والتقنية[24]، وتنصبّ كعملية في تطوير المحيط الاجتماعي. أي بتفاعل: التقنية + المجتمع + الطبيعة. ويمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي[25]:

---

(23) البستاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

(24) انظر: **المصدر نفسه**.

(25) انظر: **المصدر نفسه**، ص 50؛ غنيم وأبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 39 وما بعدها؛ Baudin, *Op. Cit*, p. 16-17.

ويرى باحث آخر أن أبعاد التنمية المستدامة خمسة: الاقتصادي؛ البيئي؛ البشري؛ الاجتماعي؛ السياسي والمؤسّسي. انظر: إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص 149–150.

أ. **البعد البيئي:**

- الحفاظ على المورد المادية والبيولوجية، وتعزيز حمايتها.
- التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلاً من تبذيره.
- الاهتمام بالموارد وحمايتها من التلوث.

ب. **البعد الاقتصادي:**

- ضرورة النمو المستدام.
- الاختيار الحسن للتقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

ج. **البعد التكنولوجي:**

- توظيف التكنولوجيا للحد من انبعاث الغازات.
- الانتقال من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكنولوجيا تكثيف المعلومات.

د. **البعد الاجتماعي البشري:**

- الانسان هو عامل التنمية وغايتها.
- ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.
- الاهتمام بحقوق جميع الفئات الخاصة.
- تحقيق السلم الاجتماعي وضمان الأمن الإنساني.

بالطبع، هناك ارتباط بين هذه الأبعاد(مثلما يظهر في الشكل أدناه)، فنجد أن الاستثمار في الموارد البشرية، سيدعّم الجهود الرامية للحد من الفقر، وتثبيت السكان،

وتضييق الفوارق الاقتصادية، وإلى الحيلولة دون تدهور الأراضي، والموارد، والسماح بالتنمية العاجلة.

الشكل الرقم (1.1):
أبعاد التنمية المستدامة

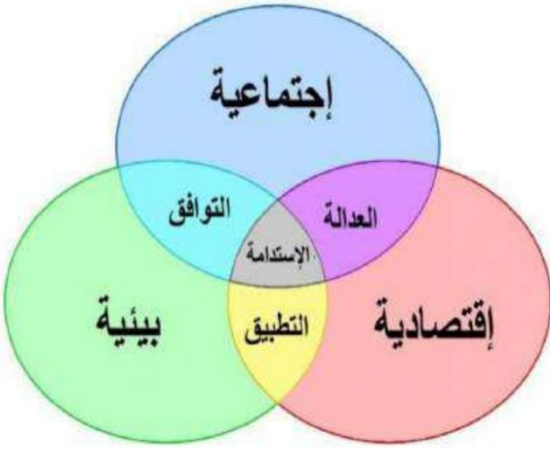

المصدر: ابو النصر، ومدحت محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

ثانياً: من التنمية إلى التنمية الإنسانية المستدامة: النظريات والتوجّهات

التنمية المستدامة عملية واعية معقّدة وطويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية والبيئية، تستطيع الدول والحكومات من خلالها تحقيق متطلّبات التنمية الإنسانية. هذا يقودنا إلى البحث وتتبع مسار تطور مفهوم التنمية المستدامة. ولمناقشة ذلك، نستعرض ثلاث نظريات مهمة وهي: نظرية التنمية التقليدية، ونظرية التنمية البشرية، ونظرية الاستدامة.

1.نظرية التنمية التقليدية: برز مفهوم التنمية المعاصر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطلّع البلدان النامية إلى تحقيق التقدم المادي المقرون بالعدالة الاجتماعية. أوّل من قدّم مفهوماً دولياً للتنمية[26]، كان مدرسة أمريكا اللاتينية ممثّلة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، من أهدافه:

- ضرورة إعادة توزيع منافع التقدم الاقتصادي بصورة أكثر عدلاً.
- خلق فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان.

منحت هذه النظرية دوراً رياديا للدولة في سبيل تحقيق أهداف التنمية، في الوقت الذي خلقت فيه مزيجاً بين السياسة الاقتصادية–الاجتماعية والحداثة. وكانت هذه النظرية أكثر أطروحات التنمية رواجاً منذ الخمسينيات وحتى بداية التسعينيات، لكنّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت في العديد من دول الجنوب، مثل المديونية، والبطالة، والفقر، أفقد تلك النظرية مصداقيتها[27].

2. نظرية تنمية الموارد البشرية: كبديل عن نظرية النمو التقليدية التي نظرت إلى البشر باعتبارهم وسيلة إنتاج متجانسة كسلعة. برزت في أواخر الثمانينيات في

(26) وهو مفهوم مخالف لنظرية النمو الاقتصادي الذي تقدمه المدرسة الكلاسيكية، والذي يعتمد الليبرالية وحرية السوق منطلقاً فلسفياً، يؤكّد على ضرورة تحديد دور الدولة في المجال الاقتصادي، وهذا خلافاً للاشتراكية. ركائز هذا التحليل: النمو يشكّل شرطاً ضرورياً كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي؛ واعتبار الدخل هو المؤشّر الأساسي لقياس الرفاهية؛ ومعاملة النمو والتنمية كمفهوم واحد. انظر: البستاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

(27) **المصدر نفسه**، ص 41.

ظل تطوّر نظريات جديدة في مجال النمو الاقتصادي، والتي رأت أهمية التنمية البشرية، باعتبار أن القوة الدافعة الحقيقية للتقدم هي البشر. ومن ثمة يجب إعطاء دور أكبر للعامل البشري في تحقيق النمو، فهم المسؤولون عن تراكم إنتاجية عوامل الإنتاج التقنية.

تبرز أهمية توسيع قاعدة مشاركة العامل البشري، وأهمية دور رأسماله الذاتي كعامل متلازم مع النمو، حيث أنّ رأسمال البشري من العناصر العضوية المكوّنة لعملية الإنتاج والإنتاجية.

اتخذت هذه النظرية مسارين: رأسمال البشري، والبحث والتطوير.

1.2.نظرية رأسمال البشري: كيف أن التعليم يزيد من إنتاجية البشر وقدراتهم على الابداع بما فيه على الصعيد الإنتاجي، عن طريق خلق فرص جديدة أفضل لعملية الإنتاج.

فالارتقاء بالتعليم، يؤدي إلى زيادة كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى بفاعلية انتشار أثر التحسين المستمر الذي يحدثه في العامل البشري، باعتباره عنصر إنتاج.

أفرز هذا التصوّر، تقديم تفسير للتعاون بين الدول المتقدمة والفقيرة[28]، في أنّ:

- تخلّف العديد من البلدان، راجع إلى فشلها في توجيه استثمار كاف في رأس المال البشري الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

(28) **المصدر نفسه**، ص 42.

- افتقاد هذه البلدان للموارد اللازمة (هروب رؤوس الأموال – المديونية).

2.2.نظرية البحث والتطوير(R&D): تأثير رأس المال البشري مهم، ولكن تأثيره غير مباشر. فهناك مجموعة من الاعتبارات: النمو الاقتصادي طويل المدى يأتي بيانه بصورة أفضل عن طريق تأكيد دور البحث والتطوير، كما أنّ اعتمادهما عنهما تحسّن واضح في إنتاجية المؤسسات التي تستثمر فيه، وينتج من ذلك زيادات مصدرها انتشار الآثار الإيجابية للاختراعات، تخلقها البحوث والتطوير.

لقد فرض هذا التفكير، تحوّلاً نوعياً في التحليل وفي السياسة المطلوبة. ضرورة توفّر قوى عاملة مدرّبة لضمان احتياجات التنمية، تتطلّب إدخال اعتبارات حيوية جديدة في طريقة التعامل مع العامل البشري، ومن أهمها: التعليمية، الصحية، المهارات، التدريب المهني، البحث. مواكبة التطوير العلمي والتقني. توظيف العلاقات الاجتماعية، وتطوير الأطر المؤسّسيّة بهدف تعزيز فاعلية رأس المال الاجتماعي.

3.نظرية الاستدامة: برزت فكرة الاستدامة لأول مرة في استراتيجية الحماية الدولية لتي أقرّها "الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة"[29] عام 1980. وفي وثيقة الاستراتيجية، تمّ التأكيد على أنّ تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية، بل تعدّاه إلى الدول النامية أيضاً، وبخاصة في حالة ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني.

(29) Baudin, *Op. Cit*, pp. 25-26 ; Yvette Lazzeri, *Le développement durable Du concept à la mesure*(Paris: L'Harmattan, 2008), pp. 13-14.

ولأوّل مرة، تمّ صياغة مفهوم التنمية المستدامة عقب صدور "تقرير بروندتلاند" (Brundtland Report) عام 1987[30]، المعنون بـ "مستقبلنا المشترك"(Our Common Future)، حيث دمج هذا التقرير معاً القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية ترافقا مع الحلول في تقرير واحد. "كما جاء التأكيد فيه على أن البيئة لا تتواجد كفضاء مستقل عن الفعاليات البشرية، والطموحات، والحاجات، ولهذا لا ينبغي اعتبارها في عزلة عن الاهتمامات البشرية، فالاثنان لا يمكن فصبهما عن بعض"[31].

وفي 1989، اتّخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة قراراً بتطوير هذا المفهوم الواسع، المفهوم الذي اكتسب ذيوعاً وانتشاراً كبيراً بصدور تقرير التنمية البشرية العالمي" برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية" (UNHDP/PNUDH) الأول 1990. وحينما انعقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، تمّ التوقيع على وثيقة جدول أعمال القرن 21 التي أصبحت الوثيقة الرئيسية في موضوع التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. حيث اعتمد أجندة للبيئة والتنمية أطلق عليها "اجندة القرن 21" تضمّنت "برنامج عمل للتنمية المستدامة"[32].

---

(30) حمل تسمية رئيسة وزراء النرويج هارلم بورتلاند التي ترأّست اللجنة العالمية للتنمية والبيئة. انظر: Odile Schwarz-Herion & Abdelnaser Omran (Eds), *Strategies Towards the New Sustainability ParadigmManaging the Great Transition to Sustainable Global Democracy*(Switzerland: Springe International Publishing, 2015), pp. 4-5.

(31) باسل البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 75.

(32) **المصدر نفسه.**

تمّ تقديم مفهوم التنمية المستدامة بعد جدل فكري استمرّ منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي التقرير المنبثق عن نادي روما[33] (Club of Rome) (يضم مجموعة من المفكرين أنشئ سنة 1967)، المعنون بـ "حدود النمو" (The limits to growth) الصادر عام 1972[34]، اعترف بالحدود البيئية للنمو الاقتصادي، مثيراً نقاشاً حاداً بين النشطاء البيئيين الذين أكّدوا على أنّ للنمو عواقب بيئية، وأنصار النمو مهما كان الثمن.

في سنة 1980 صدر تقرير عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بعنوان "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة"، أين تمّت الدعوة إلى التغيير وإزالة التناقض بين المحافظة على الطبيعة، وبين التنمية الاقتصادية. لقد عرّف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها "استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تتضمّن المحافظة على خصائصها الرئيسية على المدى البعيد"[35].

قبل ذلك، في العام 1972 سيجري التوفيق بين النزعتين خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، وفيه تمت صياغة مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، يجعل التنمية ملائمة للعدالة وحماية البيئة. فقد اعتمد المؤتمر مقاربة متكاملة، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربع التالية، بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي[36]:

(33) انظر: Baudin, *Op. Cit*, pp. 21-22.

(34) البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 73.

(35) Baudin, *Op. Cit*, p. 25.

(36) البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة**، ص 43.

- التحكّم في الموارد.
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكّم في انتاج النفايات وفي استعمال الملوّثات.
- بيان موضع النشاطات الاقتصادية وتحديدها بشكل معقول.
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية.

نخلص إلى القول، أنّه منذ أواخر العقد الأخير من القرن الماضي، حدث تطوّر فكري كبير في مجال مقاربة التنمية البشرية، وبرأي باسل بستاني هي بمثابة نهج يشكّل العمود الفقري الذي يقف أمام طغيان زخم ونفوذ النموذج النيوليبرالي السائد.

ثالثاً: الاستدامة نهجاً شمولياً متكاملاً

1. الأهداف والمبادئ:

1.1. الأهداف: السؤال المطروح إذن، يدور حول كيفية الحصول على اتفاق مبني على الأولويات، والتوجيه المثالي للقدرات أو الموارد المتوفّرة. تهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنظمة:

- نظام حيوي للموارد: استخدام الموارد بطريقة منظمة وليست جائرة
- نظام اجتماعي: يوفّر العدالة الاجتماعية
- نظام اقتصادي: تحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر

يمكن النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من عدة زوايا، أومثلما يظهره الشكل أدناه، حيث تهدف إلى ضمان تمتع جميع الناس بموفور الصحة، والعيش بكرامة وفي رخاء، مع سيادة العدل وعموم السلام، وغياب الفقر والعوز، وكل ما من شأنه الحطّ من كرامتهم.

الشكل الرقم (1-2): أهداف التنمية المستدامة

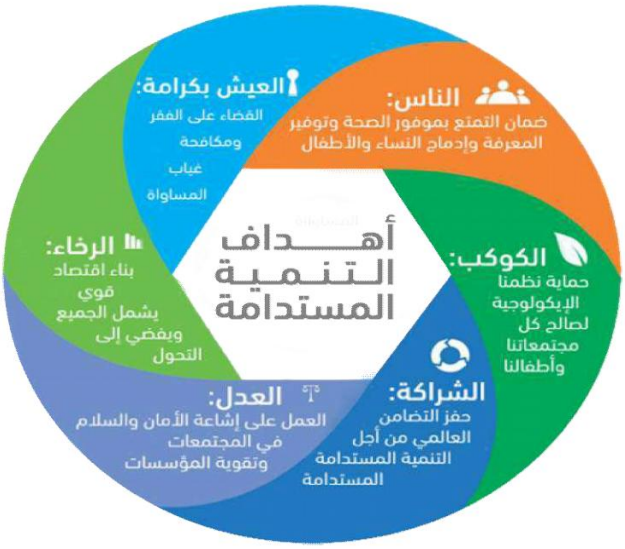

المصدر: ابو النصر، ومدحت محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

2.1.المبادئ: المنطلق هو أنّ مبدأ عالمية مطالب الحياة المتجسّد بالحق في الحياة لكافة البشر، وهذا الحق، لا يقبل التجزئة أو التمييز أو التفاوت، أي، أن التنمية الإنسانية تمكّن البشر من[37]:

- توسيع قدراتهم إلى أقصى حد.
- الترابط بين التنمية القائمة ومتطلّبات التنمية المستقبلية، خاصة المحافظة على البيئة.

(37) **المصدر نفسه**، ص 50؛ انظر أيضاً: غنيم وأبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 30-33.

- وهنا، يبرز جوهر البعد الأخلاقي للمنهج الذي يجسّد لضمان أساس التنمية المستدامة.
- أي، الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال.

تركّز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها، أنّ الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل، يجب ألاّ تختلف عن الإمكانات المتاحة اليوم، لكنها لا تعبّر عن جميع عناصر مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ولا تشير إلى دوره في توسيع الخيارات والحريات والإمكانيات، كما لا تعترف بأنّ بعض أبعاد الرفاه غير قابلة للقياس، ولا تأخذ عنصر المخاطرة في الحسبان. إذن، التنمية البشرية، هي توسيع حريات وخيارات الأفراد، تتجاوز الإمكانيات اللاّزمة للعيش الكريم، ومفهوم مستوى المعيشة والاستهلاك.

للناس حقوق لا تتأثّر بزمن مولدهم، هذه الحقوق لا تعني فقط القدرة على الحفاظ على مستويات المعيشة ذاتها، بل أيضاً، القدرة إلى الفرص ذاتها، من خلال التعويض بين أبعاد الرفاه. فلا يجوز لجيل اليوم مثلاً، أن يفرض على أجيال المستقبل تنفّس هواء ملوّث مقابل التمتّع بمزيد من إنتاج السلع والخدمات[38].

يؤدّي تفاقم عدم المساواة إلى عدم الاستدامة البيئية، فإذا كان للمجموعات الثريّة، والشركات الثريّة نفوذ سياسي واقتصادي يفوق ما تملكه الفئات الأخرى، وكانت تستفيد من أنشطة تؤدي إلى تدهور البيئة، قد تكون لها مصلحة في عرقلة تدابير حماية البيئة.

(38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

إذاً، تتفاعل الاستدامة البيئية والتنمية، حيث تتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع ارتفاع دليل التنمية البشرية، لكن، للسياسة العامة دور لا يمكن إغفاله. لذا، إن الظواهر السلبية والخطيرة التي يعاني منها كوكب الأرض مثل تغيّر المناخ، تستدعي إطاراً مفاهيمياً جديداً للتنمية يعمل على تعميم مراعاة تغيّر المناخ في التخطيط الإنمائي على كافة المستويات، ويربط السياسات الإنمائية بتمويل الحلول، ويساعد البلدان في التقدّم نحو اقتصادات تكون أقل اعتماداً على الكربون، ومستدامة في الوقت ذاته.

الخلاصة، أن التنمية هي تنمية لا تولد نمواً اقتصادياً فحسب، بل توزّع أيضاً فوائده توزيعاً منصفاً، تنمية تعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمّرها، تنمية تمكّن الناس بدلاً من أن تهمّشهم. فالتنمية الإنسانية ببساطة هي تنمية في مرتكزاتها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تجمعها حاضنة الاستدامة. هذا لا يتحقّق إلاّ إذا كان الصالح العام رافعة كل سلوك وفعل جماعي أو فردي.

2. الخصائص العامة لنهج التنمية البشرية المستدامة:

مقارنة هذا النهج الجديد مع النموذج الاقتصادي السائد، تفضي إلى استخلاص جملة من الاعتبارات والمبادئ العامة التي تميّز التنمية المستدامة[39] (انظر الجدول الرقم 1).

(39) انظر: **المصدر نفسه**، ص 50، وما بعدها؛ **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 66-67.

أ. اعتبارات عامة:

- البشر هم القاعدة المركزية لانطلاقة التنمية البشرية المستدامة.
- التنمية هي تنمية الناس.
- الأسواق وسيلة، والإنسان هو الغاية.
- الرأس المال الحقيقي يشمل رأس المال البشري والطبيعي والاجتماعي.

ب. النمو الاقتصادي:

- ضروري وليس كافٍ لتحقيق التنمية البشرية المطلوبة.
- النمو ليس رديف التنمية، ولكي يصل إليها ينبغي: اقتصاديا: توزيع الدخل.

  بيئياً: حماية البيئة وتجديدها.

ج. التوازن:

- القدرات: التوازن بين خلقها واستخدامها.
- العلاقات: التوازن بين الوسائل والغايات.
- الخيارات: التوازن بين عملية توسيعها ومستوى التحقّق.
- الدولة: حيويّة دورها في ضمان التوازن بين السوق والمجتمع.
- الثنائية: التوازن بين النمو والتوزيع
- الجنس: التوازن بين الرجل والمرأة.

الجدول (الرقم 1-1):

مقارنة نهج التنمية المستدامة مع النموذج الاقتصادي السائد

البعد	النظرية الاقتصادية السائدة	التنمية البشرية المستدامة
المنطق الفلسفي	مادي	إنساني
التوجيه	ما هو كائن	ما يجب أن يكون(مستقبلي)
دور البشر	وسيلة/ منتفعون	غاية/ مشاركون (وهم وسيلة أيضاً)
موقع البيئة	محدودية اهتمام	حماية وتجديد
الموقف من التوزيع	ثانوي	حيوي مع العدالة
مقياس الرفاهية	معدّل دخل الفرد(أحادي)	مقياس التنمية البشرية(مركّب)
الأبعاد(التغطية)	محدودة	شمولية
الأولويات	الوسائل	الغايات
طبيعة العلاقات	تنافسية	تعاونية
الموقف من الجنس	تمييز	مساواة
نوعية رأس المال	مادي	اجتماعي
دور الدولة	محدود	مهمّ مع الإصلاح الجذري
البعد الزمني	قصير المدى	طويل المدى
الموقف من الثقافة والقيم المحلية	عدم اكتراث وتجاوز	عوامل دعم للتنمية

المصدر: البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة**، ص 55-56.

3.انتقاد نهج التنمية المستدامة:

أثار مفهوم التنمية المستدامة الكثير من النقاش، كما أن السياسات التي انتهجتها العديد من البلدان من أجل تجسيده في الميدان طرح العديد من التساؤلات، رافقت ذلك موجة من الجدل بشأن سلامة تعريف التنمية المستدامة، وجعلت الكثير من المراقبين والباحثين ينادون بالعودة إلى أصل هذا المفهوم، والمنطلقات الفكرية له. ثم إن النقاش لا يزال مستمرا حول كيفية تجسيد مبادئ وأهداف التنمية المستدامة،

ونقلها من مجرّد برامج وأجندات إلى واقع ملموس، أي السير على نهج التنمية القابلة للاستدامة، حتى لا تتكرّر تجارب "التنمية" الفاشلة، أو ما أسماه البعض بـ "تنمية التخلف"، لا سيما في الأقطار العربية.

بداية، لقد شرحنا سابقاً ما ذلك التنازع اللغوي بشأن ترجمة وتعريف "التنمية المستدامة"، فقد أبرز فرانك برباج أنه منذ صياغة هذا المفهوم، فإنه قد "دخل في خضمّ سلسلة من المعارك، حيث تختلط الكلمات والأفكار والمصالح التي يمكن استيعابها إلى حد ما، كما امتزج الايمان بالعاطفة، البداية هي الرغبة في عمل نشاط متواصل وفقاً لمنظور التنمية المستدامة، حيث توجد رؤية جديدة وربما فرصة واعدة"(40). لذلك أحدث هذا المفهوم مثل سابقه، أي "التنمية" صخباً سياسياً وفكرياً كبيراً، إذا صارت معاني الاستدامة والعدالة بين الأجيال والرفاهية وضمان حاجات الأجيال المستقبلية، ذات أهمية كبيرة إذا أخذن في الحسبان أن "نمط التنمية الخارج من عباءة الثورات الصناعية ومن حقبة الاستعمار ومن الأمبريالية ما بعد الاستعمار يؤدي إلى المطالبة بالاستحواذ التام وغير العادل على الموارد الطبيعية والمكتسبات الوظيفية والثقافية"(41).

يعتقد إستيڤا أنه من الناحية المفاهيمية والسياسية، صارت التنمية تتخذ شكل التنمية المستدامة "من أجل مستقبلنا المشترك"، وكبديل لذلك يجري الترويج لها بهمة

(40) برباج، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

(41) **المصدر نفسه**.

ونشاط على أنها إعادة تنمية ديمقراطية وصديقة للبيئة. لقد تم تصورها بشكل واضح في تفسير التيار السائد على أنها استراتيجية استدامة "التنمية"، وليس دعم انتعاش وبقاء حياة طبيعية واجتماعية على قدر لا نهائي من التنوع"[42]. ويذهب هذا المفكّر في انتقاده أبعد من ذلك، حين يصف نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 "تقرير التنمية البشرية الأول"[43]، أنّ معدوا هذا المقياس حوّلوا "التنمية البشرية" إلى عملية ومستوى للإنجاز، وهي بصفتها عملية تضخيم للاختيارات البشرية ذات الصلة، وهي كمستوى للإنجاز "الحد المقارن دولياً الذي يمكن لتلك الاختيارات ذات الصلة بلوغه في مجتمعات بعينها"[44].

هذا ما دفع الكثير من المراقبين إلى إبراز أوجه القصور في دليل التنمية البشرية، واعتبروا أنه خطوة متقدّمة في القياس، لكنها محدودة لأنه[45]:

- لا يغطي كلية الثروة ومصادرها، مما قد يكون عاملاً في استمرار التردي البيئي لعدم تضمينه لرأس المال الطبيعي.
- يفتقد الاهتمام بقضية الاستدامة.
- لا يتضمّن السلع الاجتماعية في حسابات رأس المال ليشكّل تغييراً تطورياً فعلياً لمؤشّر بديل لمقياس الناتج المحلي الإجمالي.

(42) استيقا، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

(43) وفيه تم تطوير مقياس التنمية البشرية(HDI) في محاولة لتجاوز الرؤية للرفاهية على أنها تكمن في البعد الاقتصادي كما هو الحال في مقياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

(44) **المصدر نفسه**. هذا لا يعني أن خبراء "دليل التنمية البشرية قد فشلوا في بناء مقياس للتنمية البشرية، بل هناك نقائص ظهرت فيما بعد، في هيكل بناء المقياس وفي مسار تطوره واستخدامه.

(45) البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 90.

أما المسألة الثالثة والتي تثير الجدل أيضاً، إلى جانب العديد من المسائل الأخرى، تتعلّق بمكانة البيئة وتعريفها، حيث إن تفعيل ما كان يسمى في السبعينيات "التفكير البيئي–التنموي" لمعالجة الضرر الذي لحق المارد الطبيعية من جراء التصنيع والاستهلاك الغربي، يجعل هذا الأمر غامضاً[46]. إذ يرى هذا أصحابه أن وصول التدهور إلى درجة عالية نتيجة لحدة التوتّر المتزايد بين محيط الكائنات الحية، والآليات التقنية التي تتبناها المجتمعات الصنعية والرأسمالية، يسمح بالتفكير في إيجاد قيود مادية حتمية مرتبطة بمكوّنات كوكب الأرض. هذا يعني إعادة تعريف التنمية، وربما التخلي عن النماذج القديمة في جميع البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وهذا ظلم كبير.

(46) برباج، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

الفصل الثاني

الصالح العام والتنمية المستدامة: الشرط والنهج والهدف

سيتطرّق هذا الفصل لموضوع الصالح العام وعلاقته بالتنمية المستدامة. ومن خلال ثلاثة مباحث سيجري بحث ماهية الصالح العام، ذلك أن هذا المفهوم أقل ما يقال عنه أنه تبلور في الاقتصاد، وصار مستخدماً بكثرة في السياسات العامة، ومن قبل وجال السياسة وغيرهم. وفي المبحث الثاني، سنتعرّف على أوجه العلاقة بين الصالح العام والتنمية المستدامة، ونسأل: هل هو شرط أو مبدأ تتحقّق استدامة التنمية من خلاله، أم أنه له تأثير في مضاعفة جهود التنمية، والسعي إلى المحافظة على مكتسباتها؟ وفي المبحث الثالث والأخير نبحث سبل خدمة وإعلاء الصالح العام سعياً للتغلّب على معيقات التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم الصالح العام

يعالج هذا المبحث مفهوم الصالح العام(Common good)، ويرصد مختلف التعريفات والمواقف التي تناولته، والتي حاولت في النهاية أن تميّزه عن مفاهيم أخرى، وتحاول ربطه بالقضايا الجوهرية المطروحة في عالم اليوم.

1. هل هناك تحديد علمي لمفهوم الصالح العام؟

هذا سؤال ذأب على طرحه علماء السياسة والاقتصاد وغيرهم عند دراسة موضوع الصالح العام، وهو سؤال محيّر وصعب لعدة أسباب. يرى الباحث سعيد

محمد المصري عدم الاتفاق على تعريف واحد للصالح العام يعود لجملة من القضايا المنهجية، وهي ثلاث[1]:

أ. درجة الشمولية والوضوح: والتي يجب أن تتوفّر في المفهوم، إذ كلما زادت شموليته، تضاعف غموضه. حيث يكثر استخدامه ويعرّف تعريفاً شموليا مثل القول أنه "النفع العام للمجتمع"، أو "الخير العام"، وغيرها من المعاني. ولهذا من الضروري عند محاولة تعريف الصالح العام، أن يتحقق فيه توازن بين الشمولية والوضوح من خلال وضع قدر كاف من العناصر والشروط الموضوعية التي تحدّد معالمه.

ب. القياس ومدى مقبوليته للقياس: وهذا ما تطرحه جل موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية، أي مدى قابلتها للقياس الكمي والكيفي أو النوعي، وهذا ما يطرح بشدة موضوعيته، ودقتها. والنسبة للصالح العام، لا يمكن إخضاعه للقياس، لكن محاولة قياسه نوعياً، لا يفقده قيمته العلمية.

ج. عمليته: أي مدى قابليته للتطبيق وهل هو عملياتي(Operational)، يكفي لتدعيمه كمفهوم بأساس علمي قوي ينافس ذلك الذي أقرته العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية.

هذه المسائل لم تمنع من طرح العديد من التعريفات لمفهوم الصالح العام، من خلال تحديد عدة مقاييس ومعايير في العلوم الاجتماعية والفلسفة والقانون. وفي كثير

(1) سعيد محمد المصري، "الصالح العام كهدف لمنظمات الإدارة العامة،" **مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، عدد 2، يوليو 1999، ص 511- 516.

من الأحيان، يتم تحديد الصالح العام من خلال العملية الديمقراطية والمشاركة العامة، حيث يتم مناقشة وتحديد احتياجات المجتمع وتوجيه القرارات العامة نحو تحقيق تلك الاحتياجات.

وفي غمرة الاستفسار عن ماهية الصالح العام، وطرح الأسئلة العديدة حول ماعن أي صالح عام نتحدّث؟ ما الذي يعنيه؟ ولذلك يختلف تعريف الصالح العام من ثقافة لأخرى ومن مجتمع لآخر، حيث يتأثر بالقيم والمعتقدات والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ومع ذلك، فإن هناك مبادئ عامة تعتبر جزءًا من التحديد العلمي للصالح العام مثل الحرية، والعدالة، والمساواة، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. في النهاية، تحديد الصالح العام يتطلب دراسة عميقة ومناقشة دائرة واسعة من الخبراء والمهتمين، ويعكس قيم واحتياجات المجتمعات المختلفة. ويوجد العديد من النظريات والمقاربات الفلسفية المختلفة حول مفهوم الصالح العام، والتي تتراوح من الفلسفة الكلاسيكية إلى الفلسفة المعاصرة. وتعتمد هذه المقاربات على عدة عوامل، مثل الثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والدينية والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع.

2. تعريف الصالح العام:

للإجابة عن معنى مصطلح الصالح العام، يرى ديفيد ماتيوس(.Mathews D) أن كلمة "الصالح" تعني "ما يخاله الناس أكثر انسجاماً وما يعدّونه عزيزاً عليهم"، أما

"العام" فتعني "الجمهور الذي يتألّف بفضل قرارات جماعية وأعمال جماعية تصدر عنهم"[2].

أما محمد سعيد المصري فيرى أن مصطلح "العام" عند تمييزه عن الخاص، يعني ذلك الشيء الذي ليست له علاقة أو رابطة مباشرة بشخص أو بأشخاص معيّنون، ولكنه قد يخص أي فرد أو كل أفراد المجتمع دون تمييز[3]. أما مصطلح "الصالح" فيعني أن كل ما يمكن اعتباره من المصلحة يجب أن يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق الأهداف النهائية المرغوبة، كما أن المصلحة ليست مطلقة بالنسبة للفرد الواحد، ولكنها نسبية، وأخيراً وهذا هو المهم أنّ تحديد ما إذا كان الشيء من مصلحة الفرد قد يتم بواسطة الغير الذين يفترض فيهم درجة أعلى من الرشد. وتبعاً لكل هذه الاعتبارات، فإن الصالح العام يعني "كل تصرّف أو قيمة أو أثر رشيد يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق الأهداف النهائية لعدد غير محدود من أفراد المجتمع أو جماعاته دون تمييز"[4].

ويعرّف أحد رواد الفلسفة في القرن العشرين الصالح العام "بأنه يتكون من المنافع التي يشترك فيها البشر بشكل جوهري، وفي القواسم المشتركة التي يتواصلون

(2) ديفيد ماتيوس، "الاصغاء إلى الجمهور: أهي أجندة جديدة للتعليم العالي؟"، في: أدريانا ج. كيزار، توني س. تشيمبرز، جون س. بيركهارد، **التعليم العالي لخدمة الصالح العام: أصوات صدرت عن حركة وطنية**، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي(الرياض: العبيكان للنشر، 2010)، ص 126-127.

(3) المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 519-522.

(4) **المصدر نفسه**، ص 522.

بها مع بعضهم البعض، مثل القيم والفضائل المدنية وحسّ العدالة". "هو أكثر من صالح الأفراد في المجموع، إنه الخير العام المتمثّل في أن تكوّن جماعة الصالح المتجسّد في العلاقات المتبادلة التي يحقّق البشر فيها وبها رفاهم"[5].

أمّا ماتياس نيبيل (M. Nebel) فيرى أن الصالح العام ليس مفهوم ميتافيزيقي، "إنه مبدأ أخلاقي، مبدأ يحكم العمل ويظل ضمنيًا في جميع الإجراءات المتخذة في المجال العام". الصالح العام ليس أولاً وقبل كل شيء سؤالاً عن الخير بحد ذاته، أو حول التسلسل الهرمي للحاجات البشرية، أو حتى حول ما إذا كان الكل أو الجزء له الأولوية. قناعتي هي أن الصالح العام يقوم على منطق العمل المشترك والتعاون"[6].

3. المنافع العامة والصالح العام والصالح المشترك العالمي

لكي يتضح لنا مفهوم الصالح العام ولتوضيح علاقته بالتنمية المستدامة، من الأحسن تمييزه عن مفهومي المنافع أو السلع العامة والصالح المشترك العالمي(أنظر الجدول الرقم 2–1 أدناه). هذه المفاهيم هي تسلسل لتطوّر استخدام مفهوم الصالح العام، سنتناول ذلك تباعاً.

(5) Séverine Deneulin, Nicholas Townsend, "Public goods, global public goods and the common good," *International Journal of Social Economics*, Vol. 34, No. 1/2, 2007, p.24.

(6) Mathias Nebel, "Common goods and systems of Common Goods," In: Mathias Nebel, Oscar Garza-Vázquez and Clemens Sedmak (eds). *A common good approach to development: Matrix and metric for a collective development process* (Cambridge, UK: Open Book Publishers, 2022), pp. 33-34.

الجدول (الرقم 2-1): مقارنة بين السلع العامة والصالح العام والصالح المشترك العالمي

	السلع العامة (س ع)	الصالح العام (ص ع)	الصالح المشترك العالمي (ص م ع)
سمات	متاحة للجميع؛ لا يستطيع الآخرون منعها من الاستمتاع بها(غير قابل للاستبعاد) ؛ •مفيد بنفس القدر للمستخدمين الذين دفعوا والذين لم يساهموا في تمويل أو ساهم وإلى حد أقل؛ •استخدام السلع العامة لا تقلل من قيمتها (غير تنافسية)؛ •يتطلب وساطة. ملكية الدولة، لا الأسواق •توفيرها يتوافق مع الدولة ولكن يمكن تفويضها لأطراف ثالثة (خاص شركات)؛ •على عكس السلع الشائعة، لا ينقل الإحساس القواسم المشتركة بين المجموعة من الأفراد، بل بالأحرى تشكل الإلزام السياسي بشكل جماعي داخل المجتمع. •النظرة الاقتصادية ل س ع تم انتقادها، لتركيزها على رفاهية الفرد. السلع العامة يستفيد منها كل شخص في العالم، حاضرا ومستقبلاً، مع التركيز على حماية الأرض.	• المنفعة متاحة بدون تكلفة لأي شخص يرغب في الاستفادة منه (عدم الاستبعاد)؛ • يعزز المنفعة للجميع، إذا استخدمها شخص واحد هذه الموارد، فإنه لا يقلل من قدرة شخص آخر على الاستخدام. • الملكية للجميع - الموارد المشتركة ؛ تدار من قبل العرف والتقاليد، والممارسات الشعبية وما إلى ذلك؛ • ومع ذلك، عندما تكون الندرة، قد تمارس الحكومات سيادتها ضمن ولايتها القضائية الحدود والتدخل (تحديد الحصص. مثلاً) • يمكن إنشاؤها بواسطة الجمهور أو القطاع الخاص (مثل البحث يمكن أن يخلق سلعًا مشتركة)؛ • في صيغة المفرد، المصطلح هو يُفهم على أنه جماعي شرط / رغبة أي مجتمع. ومع ذلك، أكثر صعوبة تعريف كما له معناه تغيّر بمرور الوقت. •إطار عمل جديد لـ " لما هو مشترك ومطلوب، ولكن هذا يصعب تحقيقه، نظراً مجتمعات وتعددية.	• مثل السلع العامة، هي أيضا غير قابلة للاستبعاد وغير منافسة ، ولكنها كذلك متباينة من خلال وجود الفوائد التي تتخطى الحدود وأن تكون عالمية النطاق؛ • مثل السلع الصالح العام، في ص م ع هناك اهتمام مشترك؛ • عندما يكون هذا القواسم المشتركة المتعلقة بالقيم المشتركة لـ التنفيذ والإنتاج التوزيع والوصول الحفظ والحماية وما إلى ذلك بالنسبة لـ ص م ع، نحن نتحدث أيضًا حول المواطنة العالمية؛ • الدول لا تستطيع العمل خارج الحدود الإقليمية في ص ع م بدون إجماع عالمي؛ • قد تعترف الدول بحقوق المواطنة العالمية، ولكن " من الصعب توفير أو ضمان ص م ع. • لبناء إطار عمل ل وهكذا تظل ص م ع عالية الطموح. بالرغم من أن اتفاقيات الأمم المتحدة موجودة ومعمول بها، إلاّ أنها ليست ملزمة قانونًا.

المصدر: Emma Sabzalieva and José Antonio Quinteiro, "Public goods, common goods and global common good: Brief explanation," Looked at 11/04/2023. From : https://bit.ly/3MvYuUK

1.3.السلع العامة: ترجمة لكلمة (Public good)، أي تلك التي يتمتّع بها الجميع بصورة مشتركة، بمعنى أن استهلاك كل فرد من هذه المنفعة لا يؤدي إلى خسارة أي فرد آخر استهلاكه منها[7].

بعبارة أخرى، تكون السلعة عامة إذا كان من الممكن استهلاكها في وقت واحد من قبل الكثيرين بمقابل قليل أو بدونه، وتكلفة منع الاستفادة منها باهظة. مثلاً، لدينا الدفاع الوطني، وهو مثال كلاسيكي على الصالح العام، ليس فقط لأنه يُنتج إحساسًا بالأمن لجميع المواطنين بغض النظر عن مساهمتهم في توفيره، ولكن أيضًا، لأنه مكلّف للغاية[8].

وبذلك فإن السلع العامة لا تقبل القسمة ولا المنافسة ولا الاحتكار، ويتولّد عنها قدر كبير من الفوائد الاقتصادية الإضافية، والتي تُعرف بأنها منافع اجتماعية أو عامة[9] (Social or Public benefits).ومن الشروط الأخرى التي يجب أن تتوفّر في السلع العامة، هي استفادة الجميع منها على قدم المساواة، وهامش الانتفاع بها يكون

(7) وهذا حسب تعريف رجال الاقتصاد للسلع العامة، للتفصيل انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة–اليونيسكو، **إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي**(باريس: اليونيسكو، 2015)، ص 79؛ للاستزادة، أنظر: Jandhyala B. G. Tilak, "Higher education: A public good or a commodity for trade? Commitment to higher education or commitment of higher education to trade," *Prospects*, Vol. 34, No. 4, 2008, pp. 450-451; Francine Menash, "Education as a global public good: The applicability and implications of a framework," *Globalisation, Societies and Education*, Vol. 7, No. 3, September 2009, p. 308-310.

(8) Siu-yau Lee, "The Perception of Higher Education as a Public Good: The Case of Hong Kong," In: Christopher S. Collins, and Deane E. Neubauer(eds), *Redefining Asia Pacific Higher Education in Contexts of Globalization: Private Markets and the Public Good*,(New York: Palgrave Macmillan), 2015, pp. 12-13.

(9) Tilak, *op.cit*, p. 451.

متساويا، وهامش تكلفتها هو صفر، وهي سلع للاستهلاك الجماعي موجّهة لكافة المواطنين، حيث لا يوجد ارتباط بين مساهمتهم في توفيرها واستخدامها[10]. إذا كانت تلك المنافع التي تنتج عنها محددّة بنطاق جغرافي تصبح سلعاً محلية (Local public goods) ، وإذ جرى توسيع نطاق الاستفادة منها خارج الدولة فإنها تصبح سلعاً عامة عالمية (Global or international public goods).

الأمر المهم، هو أنه يجب على الدولة أن تلعب دورًا رائدًا في إدارة وتمويل السلع العامة التي يطلبها رعاياها، بدون الاعتماد على مستوى الأسعار، أو إلقاء أية مسؤولية على المستهلك، وحتى لو كانت بعض السلع العامة تقبل الاحتكار والحصرية، فإن فواعل السوق لا يمكنهم توفيرها بالحجم والكفاءة المطلوبين. لقد تطوّر مفهوم السلع العامة مع توسع دور الدولة، وأصبح استخدام مصطلح النفع العام مرتبطًا بشكل متزايد بإنفاق الدولة أو دعمها للسلع أو الخدمات التي ليست بالضرورة غير قابلة للقسمة، فالمستشفيات العمومية على سبيل المثال، ليست عامة ليس لأنه من المستحيل عليها تحديد الذين لا يدفعون المقابل، ولكن لأن المرضى يدفعون أقل بكثير من التكلفة الفعلية للخدمات[11].

(10) انظر: **المصدر نفسه؛** Deneulin, Townsend, *op.cit*, pp. 20-24.

(11) Lee, *op.cit*, pp. 12-13; Deane Neubauer, "The historical transformation of public good," *Journal of Asian Public Policy*, Vol. 1, No. 2, 2008, pp. 129-130.

2.3. الصالح العام: بديلاً عن السلع العامة، أو ما اصطلح عليه مترجمو تقرير اليونسكو "الصالح المشترك(Global Common good)، هو "مكوّن من أشياء ينتفع بها البشر بصورة مشتركة، ويوصلونها بعضهم إلى بعض مثل القيم والفضائل المدنية وحسّ العدالة".

إنه تصاحب أشخاص تضامني، يكون أكثر من صالح الأفراد في المجموع". إنه الصالح المتمثل في أن تكون جماعة –الصالح المتجسّد في العلاقات المتبادلة بينهم، حيث إن الصالح المشترك ملازم للعلاقات القائمة بين أعضاء مجتمع مقترنين في مسعى جماعي، ومن ثم فإن المنافع التي من هذا النوع تكون بذاتها مشتركة في إنتاجها كما في عائداتها"[(12)]. وبرأي معدو تقرير اليونيسكو، فإن هذا المنظور للصالح العام(Common good)، يمكّن من تجاوز حدود مفهوم "الصالح العام الأداتي" أي السلعة العامة(Public good) في ثلاثة مناحٍ على الأقل:

- أنه يتجاوز مفهوم السلع العامة والذي يكون فيه الرفاه البشري محكوماً بنظرية اجتماعية اقتصادية فردية التوجّه. فمن منظور الصالح المشترك ليست الحياة الجيدة للأفراد هي المهمة، بل أيضاً طيب الحياة التي يعيشها البشر معاً.
- لا يمكن تعريف المقصود بالصالح المشترك إلاّ بمراعاة تنوع السياقات والتصورات للرفاه والحياة المشتركة. ونظراً لتنوّع التأويلات الثقافية لما يتكوّن منه

(12) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة–اليونيسكو، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

الصالح المشترك، يلزم السياسة العامة أن تعترف بتنوع السياق ورؤية العالم ونظام المعرفة، وأن تغذي هذا التنوع.

- يُعلي المفهوم شأن العملية التشاركية التي هي بحد ذاتها صالح مشترك.

3.3. الصالح المشترك العالمي: حاول العديد من المفكرين صياغة مفاهيم بديلة أخرى، مثلما فعل فرانسوا أوتار (F. Houtart) والذي يقترح مفهوم الصالح العام للإنسانية (common good of humanity). إذ ينطلق من تعريف مفهوم المنافع العامة والتي يعتبرها من العناصر التي لا غنى عنها للحياة، ويعتبر أن الحركات الاجتماعية المعاصرة لا تتوقف عن التنديد بالسياسات التي تهدف إلى تفكيك "الخدمات العامة" على أيدي الليبرالية الجديدة. النضال ومقاومة تلك السياسات المجحفة، يبدو وكأنه معركة خاسرة إلاّ إذا تم النظر للأمر في سياق أوسع تشكّل المنافع العامة جزءاً منه أي في سياق الصالح العام للإنسانية، أو مجمل الحياة على كوكب الأرض، وخاصة الحياة الإنسانية[13].

ويعرّف أوتار الصالح العام للإنسانية بأنه "كل ما تشترك فيه كل البشرية، ويتضمّن أسس الحياة الجماعية للبشر: علاقتنا بالطبيعة، إنتاج الضروريات الاجتماعية، وكافة مجالات الحياة السياسية، والثقافية وغيرها. يتجاوز مصطلح "العمومية"، ويختلف عن مفهوم "المنافع العامة"، إنه يرتبط بحالة الرفاهية، أو الحياة

(13) François Houtart, *From 'common goods' to the 'common good of humanity'*(Brussels: Rosa Luxemburg Foundation, 2011), p. 8.

السعيدة (Le Bien vivre) التي تنتج من طريقة الجمع بين المعايير الحاكمة لحياة البشر جميعاً"[14].

إن الصالح العام للإنسانية، وحتى يخرج من دائرة النظري، ويصبح عملياً، وأسلوباً أو أداة للتصدي للأزمات والمشكلات التي تواجهها البشرية، فإنه يتضمّن عناصر ملموسة جيداً وهي: التضامن، الإيثار، واحترام الطبيعة، والتسامح مع كل ما يحيط بالإنسان ويشكّل حياته.

فالصالح العام للإنسانية، ينطوي على الأفكار العملية للمنافع العامة، والصالح العام، والهدف هو بقاء الحياة الإنسانية على الكوكب وقدرة الطبيعة على إعادة توليد نفسها، أي الصالح العام للإنسانية.

إن هذا التصور، يدفعنا إلى التأكيد على أنه بدون خدمة الصالح العام والصالح العام المشترك للإنسانية سيكون من العصي التفكير في تحقيق التنمية المستدامة. ومثلما سنناقش ذلك لاحقاً، إن التنمية المستدامة تنظر إلى الصالح العام كشرط مسبق، إلى جانب جملة من المتطلّبات، سنأتي على ذكرها، كما أن المحافظة على الصالح العام، وخدمته مرتبطة بتنفيذ استراتيجيات الاستدامة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

(14) **المصدر نفسه.**

ثانياً: الصالح العام شرط من شروط تحقيق التنمية المستدامة

سنتعرّض في هذا المبحث للعلاقة بين الصالح العام والتنمية المستدامة، من خلال شرح المتطلّبات التي ينبغي توفيرها من أجل نجاح سياسات استدامة التنمية، ثم نسأل عن مكانة الصالح العام ضمن تلك الشروط، وهل وهو سبب أم أثر لمتطلّبات التنمية المستدامة؟

1. شروط تحقيق التنمية المستدامة:

غالبية الدارسين لموضوع التنمية المستدامة، يؤيّدون فكرة وجود توافق بين أبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. وأساس هذ التوافق، أو محور هذه التنمية هم البشر، أي رأس المال البشري مشتملاً على القدرات والطاقات البشرية والعناية بالإنسان وتلبية احتياجاته من خلال تكامل مجموعة من الأبعاد في إطار محيط حاضن لها تشكّله ظروف ومتطلبات لا تتحقّق استدامة التنمية إلاّ في ظلها.

1.1. ترابط أبعاد التنمية المستدامة: ألقينا في الفصل السابق نظرة بسيطة على أبعاد التنمية المستدامة، والآن نستطيع القول إن تلك الأبعاد متماسكة وكل بعد فيها مرتبط بالآخر، وتظهر كالآتي[15]:

- القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة، الرامية إلى التحسين المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر

(15) انظر: البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة**، ص 60، وما بعدها.

والمشاركة العادلة في في تحقيق المكاسب للجميع. والعمل على ضرورة عدم التوسّع في الاقتراض من الخارج، نظراً لما يحمله ذلك من مخاطر على أجيال المستقبل.

- توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، ذلك أن قضية العدالة الاجتماعية تتمثل في انتفاء الظلم والاستغلال والحرمان من الثروة أو من السلطة، أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتّع فيها الجميع بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.
- يتّصل البعد البيئي برأس المال الطبيعي الذي يشتمل على البيئة والموارد الطبيعية، ويدور حول البيئة. وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولا سيما المتجدّدة منها. من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في نصيب عادل من هذه الموارد.
- ويتصل بالبعد السياسي والمؤسسي لاستدامة التنمية، ذلك الذي يرتبط برأس المال السياسي والمؤسّسي شاملاً الأمور المتعلّقة بإدارة الشؤون العامة، ونظام الحكم وما يتفرّع عنها من قضايا خاصة بحكم القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. إنه العمل على إقامة الحكم الصالح الذي يستجيب للناس، ويُنشئ من المؤسسات بما هو كفيل من بإشراك المواطنين بصورة فاعلة في اتخاذ القرار. أي إقرار الديمقراطية التشاركية.

هذه الأبعاد لا تكتمل، ومعالجة استدامة التنمية لا تتحقّق إلاّ بإضافة البعد العالمي للاستدامة. ويرجع ذلك إلى القضايا المتعلّقة بالبيئة، وإن كانت لها أبعاد محلية، إلا أنها قضايا عالمية. وفي زمن العولمة، ازداد تأثير المتغيّرات الدولية على سياسات الدول.

إذا، ما هو المطلوب لإرساء هذه الأبعاد؟ إن استدامة التنمية مرهونة بتوفير حزمة من المتطلّبات على الصعد كافة السياسية والاقتصادية والبيئية.

2.1. متطلّبات استدامة التنمية: تشمل شروط استدامة التنمية الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

1.2.1. الإطار السياسي: يرى المفكر الهندي أمارتيا صِن (A. Sen)، والذي يعود له الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة[16]، وفي كتابه "التنمية حرية"(Development as freedom) يرى أنه "لا بد من إدراك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وتحقيق الاحتياجات الاقتصادية"[17]، نظراً لـ:

- أهمية الحقوق السياسية في الحقوق الإنسانية واقترانها بالقدرات الأساسية(بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية)

(16) عندما كان يعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الباحث الباكستاني محبوب عبد الحق. ابو النصر، ومدحت محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

(17) أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 18. أو ما اصطُلح عليه "نظرية القدرات" والتي تعد من النظريات التي ابتكرها صن في مجادلته للتيارات النظرية الأخرى في موضوع الحرية والعدالة. انظر: مراد دياني، **حرية – مساواة – اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 101–106.

- دورها في تعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التعبير ودعم مطالباتهم بالاهتمام السياسي (بما في ذلك مطالبهم) بشأن الاحتياجات الاقتصادية.
- دورها في صياغة المفاهيم عند الاحتياجات الاقتصادية (بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في سياق اجتماعي)

ويتساءل صِن لاحقاً عن مفعول النظام الاستبدادي في التنمية؟ ويجيب في الأخير قائلاً "إن التنمية الاقتصادية لا تكفينا النظر فقط إلى نمو إجمالي الناتج المحلي أو إلى بعض المؤشرات الأخرى للتوسّع الاقتصادي إجمالاً، وإنّما يتعيّن النظر أيضاً إلى أثر الديمقراطية في الحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين"[18].

كذلك، دراسة الرابط بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية، والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة مثل المجاعات، والأوبئة الفتاكة من ناحية أخرى(مثلما عاشت المجتمعات قبل سنوات فضائع جائحة كورونا "كوفيد-19").

تُهيّء الحقوق السياسية والمدنية للناس فرصة الانتباه بقوة للاحتياجات العامة، وإلى المطالبة بنشاط عام ملائم، واستجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس، وغالباً ما تتوقّف بسبب الضغط الذي يمارسه الناس على الحكومة، وهذا هو مضمار أو مجال الحقوق السياسية(الاقتراع، الاحتجاج)

(18) **المصدر نفسه**، ص 33.

تفعيل الديمقراطية: في تطوير أساليب ممارسة مختلف الحريات السياسية والمدنية، الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يجعل الديمقراطية تمارَس ممارسة ناجعة، وقادرة على الوقاية من المخاطر والأزمات، ومختلف المشكلات التي تعاني منها مجتمعات بادرت إلى عملية الدمقرطة(مثلاً القضاء على الفوارق والفقر ونقص التغذية والأمية).

شمولية الديمقراطية: حيث تستند الديمقراطية التي تحدّدها مجموعة من الحقوق التي يتميّز بها الفرد على القوى الشرعية، مواطنة فعلية، أو عضوية مسؤولة في مجتمع مشكّل سياسياً. هذه العضوية المسؤولة في مجتمع سياسي تتطلّب تحويل القوة الاجتماعية إلى قوة سياسية، ومن ثمّ إن مفهوم المواطنة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج التمكين للفقراء. ترتكز المطالب السياسية لديمقراطية شاملة على فضاءات مرتبطة ببعضها البعض:

- تقوية معنى وواقع المجتمع السياسي.
- تطوير سلطة فعالة للدولة على المستويين الإقليمي والمحلي للحكم.
- زيادة التحكّم الذاتي للمجتمع السياسي في مجالات حياته.

لذلك، نصل إلى شمول الديمقراطية بواسطة معايير رسمية أو عرفية لحقوق المواطنة، تسمح في النهاية بالوصول إلى تضمين جميع المواطنين في الحكم، حيث يعاملون بالتساوي، وتجري حمايتهم من كل استبعاد أو تمييز.

2.2.1. الإطار الاقتصادي: لا يكفي الحديث عن الديمقراطية للقول باستدامة التنمية، بل إن ذلك متوقف على تحقيق ما يسمى "استقلالية التنمية الاقتصادية"[19]، والثروة الشاملة[20].

أ. استقلالية التنمية: أو ما يُعرف بالاعتماد الذاتي أو الاكتفاء الذاتي، حيث يجب الاعتماد على القدرات المادية والبشرية إلى أقصى حد[21]. أي ينبغي العمل على زيادة المدخّرات المحلية، وتعظيم الفائض الاقتصادي من خلال التخلّص من الاستهلاك غير الضروري، سواء كان مصدره الانتاج المحلي أو الاستيراد.

الاقتصاد في استخدام الموارد ومكافحة السلوكيات التي تؤدي إلى إهدارها، وتسخير التكنولوجيا الحديثة في تحويل المخلّفات أو النفايات إلى مواد نافعة يعاد ضخّها في الثروة الإنتاجية.

كما يجب تنمية القدرات البشرية بالتعليم، والرعاية الصحية، وحسن توظيف الطاقات الكامنة لدى المواطنين.

هذا لا يعني انغلاق الاقتصاد الوطني أمام الاقتصاد العالمي، بل يجب التعاون، والحرص على جلب الاستثمار، لكن مع الاحتفاظ بالإرادة الوطنية، أي توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإدارة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الليبرالية الجديدة.

(19) انظر: العيسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.
(20) البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 90.
(21) العيسوي، **المصدر نفسه**.

ب. الثروة الشاملة: هذا ما ورد في "تقرير عالمي سمي "تقرير الثروة الشاملة" (Inclusive Wealth Report) تم نشره سنة 2012، يرى أن التنمية من وجهة شمولية، تتضمّن أبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتبارها كينونة مدمجة تحتضنها الاستدامة[22]. ويؤكّد على أن مفهوم رؤوس الأموال التي تشكّل في مجموعها ثروة الأمم، وأصولها تعود إلى ثلاثة أبعاد:

- رأس المال المنتَج أو المصنّع في البعد الاقتصادي.
- رأس المال البشري في البعد الاجتماعي.
- رأس المال الطبيعي في البعد البئي.

تلتئم هذه الثلاثية، وتندمج في بالضرورة في أحضان الاستدامة، باعتبار أن هذا هو معيار استقامتها.

3.2.1. الإطار الاقتصادي: شروط عديدة غايتها تحقيق العدالة الاجتماعية. ما هو السبيل للحد من التفاوت والقضاء على الفقر؟ يرى البعض أن تحقيق العدلة الاجتماعية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة، لا يمكن اختزاله في عدد من الإجراءات المتخذة في آن واحد. يجب النظر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أنه عملية مستمرة، يتوقّف نجاحه على[23]:

(22) البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 97-98.

(23) انظر: العيسوي، **المصدر نفسه**، ص 154-155؛ محمد زكي أبو النصر، **العدالة الاجتماعية: حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء**(القاهرة: دار الفيروز، 2016)؛ **أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

- جدية سياسات التنمية، وحرصها على مراعاة متطلّبات السمول والاستقلالية.
- التجديد المستمر للإجراءات الرامية إلى تصحيح الأخطاء والانحرافات عن المسار السوي للعدالة الاجتماعية، جرّاء ما قد يحدث من تركّز للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو هيمنة سياسة من جانب قوى داخلية أو خارجية.

في حالة تعاظم أزمة العدلة التوزيعية، ويسود الفقر والتهميش، يرى الباحث المصري إبراهيم العيسوي ضرورة التمسّك بمجموعة من الإجراءات، وينبغي العمل على تنفيذها[24]:

- تجديد أجهزة التخطيط ورسم السياسات العامة من حيث القدرات البشرية والمادية والمعلوماتية.
- المعالجة التكاملية لأربع من القضايا التشابكية: قضية الأجور؛ وقضية الأسعار؛ وقضية الدعم والحماية الاجتماعية؛ وقضية توزيع وإعادة توزيع الدخل.
- العدالة في علاقات العمل، بالوفاء بحقوق العمل، ومنحهم كل حقوقهم النقابية والاجتماعية.
- توفير فرص العمل للحد من البطالة، وكفالة المساواة في فرص الحصول على الوظائف والترقية.
- تطوير السياسة التعليمية في اتجاه النهوض بالتعليم كمّاً وكيفاً، وزيادة فرص الحصول على التعليم.

(24) العيسوي، **المصدر نفسه**، ص 160-166.

- تعميم خدمات الرعاية الصحية من خلال نظام تأمين صحي اجتماعي شامل.
- الاهتمام بالفئات الخاصة، وذوي الاحتياجات الخاصة، ولعمل على دمجهم في الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية.
- الوفاء بالحق في المعرفة، وتوفير الأطر المؤسسية والضمانات الكافية لجرية تداول المعلومات.
- توفير الحماية الكافية لحقوق المستهلكين، من خلال قوانين تحظر الاحتكار وتعزّز المنافسة.

3.1. منظور الصالح العام: يتفق رأي البعض في أن الحديث عن الصالح العام للمجتمع أو للبلد، لا يعني أنه سيكون هناك اتفاق بداخله حول "محتوى" هذا الصالح العام، كذلك فإن الحديث أيضًا عن المنافع المشتركة لمختلف المجتمعات، لا تعني أنها تعيش في وئام. وعلى العكس من ذلك، فإن الفهم السائد لمصالحهم المشتركة داخل هذه المجتمعات، والممارسات المقابلة، قد يظل دائماً في صراع حاد[25]. وتضرب لنا سيفيرين دينولين مثالاً عن قرية في ريف السلفادور هاجر منها الكثير من الذكور البالغين إلى الولايات المتحدة للعمل وأرسلوا أرباحهم كتحويلات. نسبة كبيرة منهم ساهموا في "صندوق مشترك" من أجل تمويل الخدمات في بلدهم السلفادور، مثل المدارس والطرق والحدائق العامة والمراكز الصحية. يفعلون ذلك في

(25) Séverine Deneulin, Nicholas Townsend, "Public goods, global public goods and the common good," *International Journal of Social Economics*, Vol. 34, No. 1/2, 2007, p. 27.

ضوء عدم قدرة الدولة الواضح على تقديم مثل هذه الخدمات أو المنافع العامة، لكن المهاجرين يساهمون بدافع الاهتمام بـ "الصالح العام" في المجتمع باعتباره "رابطة تضامنية للأشخاص". ومع ذلك، فإن الصالح العام للمجتمع المحلي الذي يتم فهمه بهذه الطريقة قد يتعارض مع الصالح العام لمجموعة أخرى. في حين أن الهجرة قد تكون مفيدة لتحسين الحياة المشتركة للقرية، إلاّ أنها قد تضر بالحياة المشتركة للعائلات التي يتعين عليها التعامل مع أفراد الأسرة القابعين في الخارج. في حين يتم تعزيز الارتباط التضامني للمجتمع المحلي بهذه الطريقة من خلال الهجرة، في حين قد يكون الارتباط التضامني للعائلة تحت ضغط كبير[26].

ومن هذا المنطلق، ليس من السهل استنتاج الصالح العام، والنظر إليه كمخلّص من كل الشرور والأزمات، والقول إن الكوارث التي تعيشها الإنسانية هو السير على نهج لا يخضع للصالح العام. لذلك يرى جان تيرول الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل، أن تعريف الصالح العام يتطلّب حكماً قيمياً، إلى حدّ ما، فالحكم والتقدير الذي يقوم به كل منا يعكس بالضرورة تفضيلاتنا الفردية، المعلومات المتوفّرة لنا، ومواقعنا في المجتمع"[27].

(26) **المصدر نفسه.**

(27) عثمان محمد عثمان، "اقتصاديات الصالح العام،" **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، مج 26، عدد 2، 2018، ص 6؛ Jean Tirole, *Economics for the Common Good*, tra by Steven Rendall (New Jersey: Princeton University Press, 2017), p. 2.

ويرى تييرول أنه حتى عندما نتوافق على بعض الأهداف الأساسية المرغوبة، قد نبقى على خلاف حول الأهمية النسبية للمساواة، القدرة الشرائية، البيئة أو العمل مقابل الحياة الشخصية دون الحاجة للتذكير بأبعاد شخصية أخرى مثل القيم الأخلاقية، الدينية والروحية، التي تتباين حولها الآراء كثيراً[28].

ولكي يتوفّر شرط الصالح العام، ينبغي أن تتوفّر جملة من العناصر[29]:

أ. أن يكون الشيء أو التصرّف أو القيمة أو النتيجة مقبولاً قبولاً عاماً بواسطة الرشد العام في المجتمع، ولا يؤدي إلى الإضرار بغالبية أفراد المجتمع وجماعاته.

ب. أن يكون بمثابة وسيلة لتحقيق الرغبات أو الأهداف النهائية لغالبية أفراد المجتمع وجماعاته دون تمييز.

ج. أن يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق الرغبات والأهداف النهائية في المستقبل القريب أو البعيد أو في كليهما.

د. أن تكون محصّلة لآثار المترتبة عليه إيجابية لعدد غير محدود من أفراد وجماعات المجتمع.

معنى هذا، أن "المصلحة العامة"(Public Interest) في حد ذاتها هي بالقطع منفعة عامة يشترك في الإفادة منها بطريقة مباشرة أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات. أما القلّة التي قد تتضرّر منها فقد لا يكون هناك من يعوّضها عمّا

(28) **المصدر نفسه.**

(29) المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 523.

لحقها من أضرار، ويتوقّف الأمر على طبيعة التشريع أو السياسة الموضوعة لتأكيد المصلحة العامة[30].

إن ما يمكن إدراجه تحت الصالح العام، تظهره مجموعة من الأركان أو العناصر [31]:

- **القيم العليا المجرّدة:** كالأمان والأخلاق والنظام والحرية الملتزمة والرفاهية الاقتصادية، والمعارضة المشروعة، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، وغيرها.
- **التصرفات التشريعية:** مثل الدستور، والقضايا الاجتماعية والسياسية، وتبك المتعلقة بالأمن القومي، وغيرها.
- **التصرّفات الإدارية العامة:** مثل القوانين، والسياسات العامة، والخطط والبرامج الحكومية، كنظم وقوانين التأمين والمعاشات، والضرائب، والتعليم، والاستثمار وغيرها.
- **الآثار المترتبة عن النتائج المترتبة على التصرفات التشريعية والإدارية العامة:** كمتوسّط دخل الفرد، ومعدّل الجريمة، والعجز المالي والاقتصادي، والبطالة غيرها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

إذا، يبقى الصالح العام، ومكوناته، وكيف يتم تحقيقه على أفضل وجه، محل خلاف في أي مجتمع، يثير نزاع أساسي لأي فهم مناسب لكيفية تكوين الصالح

(30) **المصدر نفسه**، ص 524.

(31) **المصدر نفسه**، ص 524-525.

العام، إذ لا يمكن رؤيته، وبالنظر إلى أن مفهوم الصالح العام ينتج عن نزاع عام مستمر، فإنه نادرًا ما يمكن أن يكون هناك مفهوم واحد له، ولا يمكن ببساطة مساواته بما هو الأفضل لمعظم الناس. في الحالة الأولى، فإن المجموعة المهيمنة هي التي تنتهي بتحديد ما يجب اعتباره الصالح العام أو الصالح العام. وفي الحالة الأخيرة، فإن أفضل ما يناسب معظم الناس قد لا يتوافق مع شعور الأقليات بالرضى[32].

يورد محمد قاسم زمان أنّ فكرة منظور الصالح العام هو ما افترضه الفقه الإسلامي في العصور الوسطى، وذلك ضمن ما يسمى "مقاصد الشريعة الإسلامية"[33]. ووفق ما جاء به الفقيه ابن قيم الجوزية، فإن السياسة الشرعية هي كل فعل يسعى إلى صلاح المجتمع، أي أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وهذا يتحقّق بموافقة مقاصد الشرع. وهي المقاصد الكلية التي تحدّد المصالح وهي: النفس؛ الدين؛ العرض؛ المال؛ العقل. تضبط الجزئيات وتنظمها ضمن نظام معياري قيمي يحول دون اعتماد ممارسات تتعارض مع مقاصد الشريعة.

2. الصالح العام: نهج فريد لتحقيق التنمية المستدامة

1.2. الخلفية: يرى فرانسوا أوتار أنه إذا أردنا أن نوجد حلولاً ينبغي أن نتعامل مع المشاكل المطروحة من جذورها، يجب إعادة تعريف متطلّبات الصالح العام

(32) انظر: Muhammad Qasim Zaman, "The 'Ulama of Contemporary Islam and their Conceptions of the Common Good," in: Armando Salvatore and Dale F. Eickelman(ed), *Public Islam and the common good*, (Netherlands: Koninklijke Brill NV, Leiden, 2004), p. 129.

(33) **المصدر نفسه**، ص 140.

للإنسانية اليوم[34]. ولتعليل ذلك، برى أوتار أنه من الواجب توضيح الطبيعة الجوهرية والنظامية للأزمة وعناصرها الأساسية. حيث يعيش العالم:

- **أزمات مالية باستمرار:** كان أخطرها الأزمة المالية سنة 2008[35]. وعند محاولة فهمها سيتضح لنا كيف أن الرأسمالية تعيش على وقع الأزمات منذ بداياتها الأولى، لكن الأزمة المالية لعام 2008، أحدثت أضراراً عمّت جل بلدان المعمورة، وكانت آثارها كارثية على الدول الواقعة في الجنوب.
- **أزمة الغذاء:** ولها جانبان، الأول يتمثّل في غلاء الأسعار، والثاني في تدمير الزراعة والفلاحة وما يترتّب عن ذلك من خاطر على البيئة.
- **أزمة الطاقة:** تعكسها ارتفاع أسعار البترول، ومختلف الموارد الطاقية، حيث تعمل البلدان غير النفطية إلى البحث عن بدائل للنفط، في في ظل تزايد الطلب عليه، وتوظيفه سلاحاً في الحروب والنزاعات الدولية، مثلما يحصل حاليا مع الحرب الروسية على أوكرانيا.
- **الأزمة المناخية:** تتعدد صور هذه الأزمة وتتجلى أساسا في ارتفاع حرارة الأرض، وانبعاث الغازات، وتدمير النظم البيئية، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وما ينتجه من مضار بيئية[36]. لكن الأمر الآخر المهم، هو ما يسميه العلماء "الدين البيئي"، والذي يقع على البلدان الرأسمالية التي نستمر في نهب بلدان الجنوب.

---

(34) Hotart, *op.cit*, p. 9.

(35) انظر: البستاني، **الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية**، ص 189-191.

(36) انظر: ليستر براون، **إنهاك كوكب الأرض: تحدي الأمن الغذائي في عصر هبوط مناسيب المياه وارتفاع درجة الحرارة**، ترجمة: إبراهيم شحيدة(دمشق: ب د ن، 2011).

بلغ النظام الرأسمالي حدوده، سواء في نموذجه الحداثي أو ما بعد الحداثي، وصار الأمر يتطلّب بناء إطار فكري نظري يستفيد من مختلف تيارات الفكر الإنساني. وما دام أن أسس الحياة على كوكب الأرض تتكوّن من أربعة عناصر هي[37]:

- العلاقة مع الطبيعة.
- إنتاج الأسس المادية للحياة الطبيعية والثقافية والروحية.
- التنظيم الجماعي اجتماعياً وسياسياً.
- تفسير الواقع والانخراط الذاتي في بنائه، أي الثقافة.

2.2. ملامح النموذج الجديد للصالح العام للإنسانية: بناءً على العناصر المذكورة أعلاه، يرى أوتار أنه لا بد من نموذج مرشد جديد يحقّق دينامية اجتماعية متوازنة بين الأفراد، والجماعات، وبما يحقّق الانسجام مع الطبيعة من أجل تعزيز الحياة وضمان إعادة إنتاجها. أي العمل على تجويد الحياة وتحقيق "الصالح العام للإنسانية"، من خلال[38]:

◄**إعادة تعريف العلاقة مع الطبيعة: من استغلالها إلى احترامها كمصدر للحياة** وهذا في إطار ما يمكن تسميته "الصالح العام للأرض (Common good of the earth)

(37) Hotart, *op.cit*, p.15.

(38) **المصدر نفسه**، ص 16-24.

◄توجيه الإنتاج نحو ضروريات الحياة، والأولوية للقيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية

◄ تنظيم الحياة الجماعية من خلال تعميم الديمقراطية في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية

◄ تأسيس التعددية الثقافية مع بناء الصالح العام للإنسانية.

إن هذه العناصر يترجمها نظام حكم صالح، سنأتي على تفصيل أركانه في ختام هذا الفصل.

3.2. استدامة التنمية استدامة خدمة الصالح العام: يتطلب تحقيق الصالح العام دائمًا درجة من التضحية الفردية. فاليوم، غالبًا ما تتضمن التنازلات والتضحيات الضرورية للصالح العام دفع الضرائب، أو قبول الإزعاج الشخصي، أو التخلي عن سلوكيات وامتيازات ثقافية معينة. وفي حين تقدَّم أحيانًا هذه التضحيات والتنازلات بنحو طوعي، فعادةً ما تدمَج في القوانين والسياسة العامة(مثلما ذكرنا سابقاً). ومن الأمثلة الحديثة على الصالح العام والتضحيات التي ينطوي عليها تحقيقها ما يلي[39]:

← **تحسين البنية التحتية العامة:** غالبًا، تتطلب تحسينات البنية التحتية العامة – مثل طرق سريعة أكثر ملائمة وأمان والمواصلات العامة وخطوط المياه والصرف

(39) Robert Longley, "What Is the common good in political science? Definition and examples," from: https://bit.ly/3Mb1YL8

الصحي والكهرباء الجديدة والسدود والخزانات والمنشآت الثقافية– دفع ضرائب جديدة أو إضافية. علاوة على ذلك، تمنح بعض القوانين للحكومة الحق في مصادرة الممتلكات الخاصة مقابل تعويض عادل، عندما تكون الممتلكات ضرورية لمرافق البنية التحتية التي تخدم الصالح العام، مثل المدارس العامة والحدائق العامة وعمليات النقل والخدمات العامة. وفي هذا الصدد، يكون السماح للحكومات بالاستيلاء على الملكية الخاصة لاستخدامها فيما يعود بالنفع على جميع الناس. أي أن مصطلح "الاستخدام العام" لوصف المنفعة العامة أو الرفاه العام، التي طالما تُعد من عناصر للصالح العام.

- **الحقوق المدنية والمساواة:** في مجال التخلي عن الامتيازات المفترضة والمعتقدات الثقافية الراسخة من أجل الصالح العام، تبرز بعض الأمثلة مثل النضال من أجل المساواة العرقية والحقوق المدنية، وترتفع الأصوات في البلدان التي لا تزال تخضع للمنطق القبلي، وتتمسّك بالبنى التقليدية في إدارة الشأن العام. أي لا بد من القضاء على كافة أشكال التمييز.

- **جودة البيئة:** يوجد اليوم القليل من الجدل حول أن الهواء النظيف والماء –إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية– يفيد الصالح العام. ومع ذلك، فإن عملية ضمان جودة البيئية قد تطلبت –ومن المرجح أن تستمر– في طلب تدخل الحكومة إلى جانب التنازلات الفردية. في بلدان عديدة، يتزايد القلق المتزايد للمواطنين بشأن التأثير

الضار للنمو الصناعي على البيئة، لذلك، يجادل دعاة حماية البيئة بأن الحكومة تتحمل التزامًا مجتمعيًا لحماية البيئة الطبيعية من أجل الصالح العام، حتى لو كان القيام بذلك يتطلب التضحية بجزء من النمو الاقتصادي.

ذكرنا في بداية هذا المبحث أن أبعاد التنمية المستدامة مترابطة، والآن تضح لنا أنّ هناك تكامل بين التنمية المستدامة والصالح العام في تقاطع أبعادهما:

- **الاجتماعية:** يعتبر الصالح العام تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع. وتهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة.
- **الاقتصادية:** يتطلب تحقيق الصالح العام توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام. تسعى التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.
- **البيئية:** يجب أن يؤخذ في الاعتبار حماية البيئة واستدامتها في سياق الصالح العام والتنمية المستدامة. يجب أن يتم تلبية احتياجات الأجيال الحالية من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

وعموماً، فإن الصالح العام والتنمية المستدامة يتقاطعان في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ثالثاً: من أجل الصالح العام للتغلب على معيقات التنمية المستدامة

توصلنا من خلال مناقشة العلاقة بين الصالح العام والتنمية المستدامة إلى القول إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون إلا عبر نهج الصالح العام، والسؤال الآن كيف نحافظ على الصالح العام الذي يسمح باستدامة التنمية؟ أرى أنه إذا كان الصالح العام شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة، فإن إعلاء الصالح العام كفيل بالتغلب على معيقات استدامة التنمية. كيف ذلك؟ هناك متطلّبات تتصل بتلك التي قلنا إنها أساسية لاستدامة التنمية، بدايتها بالإصلاح والتغيير.

1. المتطلّبات:

1.1. التغيير: من أين يبدأ؟ في البلدان والمجتمعات التي تعيش على وقع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعيش المواطنون فيها ظروفاً اجتماعية وبيئية عسيرة، يثور الجدل حول التغيير، وكيفية الشروع فيه، ومن أي جهة، وكيف يجري تعبئة الناس بأن من مصلحتهم تغيير الأوضاع، والانقلاب على الظروف السيئة، وتوفير متطلبات نجاح استدامة التنمية. في البلدان العربية يشتد ذلك الجدل، وذلك السجال حول الطريق إلى الإصلاح، إذ لاحظ خبراء تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، أن هناك خلاف حاد بلغ حد الاستقطاب في أوساط النخبة العربية بين مناهج الإصلاح[40].

(40) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** (عمّان المملكة الأردنية: المطبعة الوطنية، 2005)، ص 132-133.

يميل دعاة الإصلاح السياسي في العالم العربي إلى تفضيل الإصلاح التدريجي من "أسفل"، عبر منظمات المجتمع المدني، ومبرر ذلك أن المجتمع السياسي غير جاهز، في حين يمكن للمجتمع المدني أن يسد الفراغ. وفي المقابل، هناك من يرون أولوية الإصلاح السياسي، والضغط على الحكومة لإطلاق عملية الإصلاح.

2.1. التمكين والانصاف: إلى جانب الصالح العام، يعتبر التمكين رافعة الصالح العام، في حين سيكون الإنصاف انعكاساً لسيادة الصالح العام.

أ. **التمكين:** يقوم مفهوم التنمية كتمكين على سعة الاختيارات أمام المواطنين والمجتمع لتحقيق هذه التنمية. يعرّف أمارتيا صن التمكين بأنه: الظروف التي تهيئ للناس فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي ينشدونها، من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية مثل التعليم والصحة، وهي مهمة لدورها في تهيئة الفرص للناس كي يتعاملون بشجاعة وحرية مع العالم حولهم"[41]. الدافع للتمكين أن الفقراء ينزعون إلى التوافق مع فقرهم بحكم البقاء كضرورة حياتية، وانهم يفتقدون إلى الشجاعة للمطالبة بأي تغيير جذري في حياتهم.

◄ كيف يمكن جعل الأفراد متمكّنين؟

هناك من رأى أن التمكين عملية تنشأ من أسفل ومن داخل تشكيلات اجتماعية معينة قائمة على مقاطعة أو إقليم. أي أن التمكين السياسي عملية تمكين اجتماعي مسبقة(مثلا إقرار الحقوق والحريات).

(41) صن، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

وهناك من ذهب إلى القول إن التمكين عملية تتم من أعلى، أي من خلال إعادة هيكلة قمة السلطة ومركز القرار، ليمتد إلى المستويات الأدنى في هرم السلطة، ويمثّل التغيير قي الجهاز العصبي للسلطة، انفتاح عملية التمكين لتوسيع خيارات المجتمع[42].

◄ **ما هي أبعاد التمكين؟** التمكين الذي يبدأ من القمة، هو ذلك الذي[43]:

← يرتكز على عنصري حكم القانون أي نزاهة الحكم، وتقليل سيطرة قوة النظام على العقول وطريقة التفكير. أي تدعيم التواصل الإعلامي الحر لتحقيق الشفافية.

← تدعيم مسارات التمكين التي تستند إلى استراتيجية محاربة الفقر، ونمط إدارة النزاعات، والوعي بالتحديات البيئية.

← تمكين قوى الجدور الذي يعتمد على جودة التعليم الأساسي وتدعيم الهوية.

إن التمكين يتطلّب نظاماً تشريعياً وبرلمانياً كفؤاً، وأحزاباً قوية في سياق عملية توطين القانون كمفهوم مدني جامع، ويرتكز حكم القانون.

(42) انظر: جون. فريدمان، **التمكين: سياسة التنمية البديلة**، ترجمة: ربيع وهبة(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

(43) انظر: بهجت قرني(محرر)، **التنمية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 31، وما بعدها.

ب. الإنصاف: يعود الفضل في التفكير في هذا المفهوم للفيلسوف الأمريكي جون رولز(J. Rawls) حيث يرى أن "النتائج العادلة هي تلك التي يقبل بها الناس على غير علم، أي التي يقبلون بها، كما لو كانوا لا يعرفون موقعهم في المجتمع"(44).

ما يسمى بـ "نهج الإمكانيات" هو حصيلة الاتجاه الفكري الذي يميّز بين حالات عدم المساواة، من حيث كونها حالات مجحفة وحالات غير مجحفة. إذ اقترح أمارتيا صِن التفكير في المساواة من حيث الإمكانيات. فالمساواة ليست ضرورية وليست كافة لتحقيق الإنصاف.

- كثيرا ما ينظر للعدالة الاجتماعية على أنها مرادفة للإنصاف، لكن هذا لا يعني المساواة.
- يعني الإنصاف تساوي الحق للجميع في إمكانية إشباع حاجاتهم الأساسية.
- انطلاقا من اختلاف البشر يدخل معيار الجدارة والاستحقاق.
- الإنصاف المقبول هو الذي يراعي الفروق بين الناس.
- يتطلّب الإنصاف المؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أربعة أشياء:
  - غياب التمييز.
  - وفرة الفرص أصلاً.
  - توطين الظروف والأوضاع الملائمة للتعبير عن الاحتياجات.

(44) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

- التمكين للأفراد من خلال السماح لهم بالاستفادة من الفرص المتاحة.

3.1. الحكم الصالح أولاً وأخيراً: تطوّر مفهوم الحكم الرشيد كمماسة للسلطة من أجل تسيير الشؤون العامة، ويشمل كل العمليات والمؤسسات التي يقوم من خلاله المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.

بناء الحكم الصالح مسعى كل نظام حكم يرمي إلى تثبيت أقدامه من أجل تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. ولو أخذنا بالتعريف الذي قدمه نادر فرجاني للحكم الصالح بأنه "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبّرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس"[45].

إقامة الحكم الصالح يسمح باستدامة التنمية بمختلف أبعادها، ويمكن القول إن ترسيخ مبدأ ونهج الصالح العام، مرتبط بمدى تثبيت مجموعة من الأركان، كمت أنها طريق لإرساء تحالف خيّر بين الحكم الديمقراطي الصالح والتنظيم الاقتصادي الكفء والعادل، بدل التحالف الخبيث بين الاستبداد والرأسمالية البربرية المنشئة للتخلف والظلم[46]. يقوم هذا التحالف الخيّر على الأركان الأربعة التالية[47]:

- الحكم الديمقراطي الصالح الضامن للحرية والعدل

(45) نادر فرجاني، "الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية،" **المستقبل العربي**، عدد 256، يونيو 2000.

(46) نادر فرجاني، "تحدي إقامة العدلة الاجتماعية في بلدان المد التحرري،" في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، "ورشة العمل الإقليمية حول: "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء،" القاهرة، يناير 2012، ص 4.

(47) للتفصيل، **المصدر نفسه**، ص 4-8.

- مضمون التنمية الإنسانية المرغوبة التي كما قلنا، مستقلة تتطلب دولة قادرة وتنموية.
- الوفاء بالحقوق للجميع على قدم المساواة.
- ضمان العدالة التوزيعية في المجتمع.

2. المعيقات:

كثيرة هي المعيقات التي تمنع تجسيد نهج الصالح العام، وتحول دون أنجاز أجندة التنمية المستدامة، ويمكن القول إنها ثلاثة ظواهر تكبح مسار الاستدامة، وتُقصي الصالح العام، وهي:

1.2. هيمنة الليبرالية الجديدة: في خاتمة بحثه حول الليبرالية الجديدة ومخاطرها على الإنسانية، يطلعنا الباحث باسل البستاني كيف أنّ جميع ممارسات "النيوليبرالية" قد ولدت من رحم "الحاكمية الدولية" التي تسيطر على الدول الغنية، فلسفة وفكراً وممارسة ومتابعة[48]. وفي مطلع الثمانينيات، جاء تطبيق أولى حلقات التحكّم، باعتماد بدايات صور "توافق واشنطن" في دول صناعية متقدمة، أعقب ذلك فرض تطبيق برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي على البلدان النامية، التي كانت تشهد أزمة مديونية خانقة(مثل الجزائر والتي عرفت ذروتها سنة 1986).

كان لبرامج التكييف الهيكلي آثار تدميرية كبيرة على المجتمعات، وسمحت باستمرار الحاكمية الاقتصادية الدولية في تجاربها استحواذاً للقرار، وكانت فرصتها

(48) البستاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

الجديدة في أواسط التسعينيات، مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وتمكّنت من التسويق وبسرعة لمفهوم "الحكم الجيد" وتطبيق "الحوكمة الجيدة" على الدول الشاردة، ومن بعد سيتم تعميمها على بقية الدول، وصولاً إلى العالمية، وما يسمى "العولمة الصاعدة"[49].

وهكذا، وبوجب خصوصيات "الحوكمة الجيدة" وملكاتها الرهيبة، من شمولية واستهداف باعتبارها غير محايدة وعدوانية، ولها القدرة للحصول على تريده من معلومات من زبائنها، وتسخيرها لهذه المعلومات لإعادة صياغة "أجندات" فكرية وتطبيقية خدمة لتوجيه المصالح النيوليبرالية[50]، فإنها مكّنت هذه الأخيرة من استغلالها واستخدامها بكفاءة عالية، خدمة لمصالحها.

2.2. الفساد: ولاسيما فساد نسق الحكم، أو ما أسميناه الفساد النسقي، وتعميم ثقافة الفساد. إن الخطر الأول الذي يهدد استدامة التنمية هو الفساد، ونحن لا نتحدّث عن الفساد كمشكلة أو كعرض من عوارض ممارسة الحكم أو السلطة، بل نتحدّث عن الحالة والوضعية التي يتحوّل فيها الفساد إلى نظام، أو ما أسميناه "حكم الفساد"[51]. حيث يصبح للفساد إدارة وجيش من الموظفين وحراس وإعلام وقضاء، وغير ذلك من أشكال الرعاية التي تحظى بها "نخب الفساد". حالة يكون فيها الفساد

(49) **المصدر نفسه.**

(50) **المصدر نفسه**، ص 213-214.

(51) محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حال الجزائر منذ الاستقلال** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

القاعدة لا الاستثناء، "حكم اللصوص" أو ما برع مايكل جونسون في وصفه وأسماه "فساد المغل"[52].

في هذه الحالة، ومع متلازمة الفساد المُعمّم، هل يصير للصالح العام معنى؟ هل تتحقّق التنمية؟ هل تنجح استراتيجيات القضاء على التخلف والفقر؟ قطعاً. إن تفشي الفساد السياسي والمالي والأكاديمي، وغيرها من صور إساءة استخدام السلطة والثروة، ترهن كل مسار ومسيرة للتغيير والتنمية، والاستدامة، حيث أن الفساد لا يولّد إلاّ فساداً، ومعظم من راهنوا على أن الفساد قد يفيد في دفع عجلة التنمية، قد تيقّنوا لاحقاً أن الفساد والاستثمار في الفساد مشروع فاشل وعالي المخاطر. وإذا استشرى الفساد، وتغلغل في مسام الدولة والمجتمع وأصبح نسقيا، وثقافة فلا يمكن محاربته والحد منه، ذلك لأنه يصبح معضلة تتراكم خلفها وضمنها العديد من الأزمات وفي مقدمتها شرعية ومشروعية السلطة والثروة.

لهذا السبب، يجد المدافعون عن استئصال الفساد من المنبع، خطورة في الحالات التي تتحوّل فيها الدولة إلى "اللصوصية"، يقاوم الفاسدون كل سياسة ترمي إلى وقف الفساد. ولعل إطلاق أجندة التنمية المستدامة، قد رافقها الإعلان عن أول اتفاقية أممية لمكافحة الفساد سنة 2003، حيث صادقت ووقعت عليها كل دول العالم، وعيا منها بأنه لا تنمية مستدامة مع "حوكمة فاسدة هدامة".

(52) مايكل جونسون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية، ترجمة نايف الياسين**(الرياض: العبيكان للنشر، 2008).

3.2. مخاطر الحتمية التكنولوجية: مع عواقب التطور التكنولوجي، باتت الدول تواجه تحديات كبيرة، وصارت السياسات العامة مطالبة بالتكيف مع هذا التقدم المبهر. والسؤال الذي لا يتوقّف الخبراء عن طرحه: هل ستقود تقنيات الاتصالات والمعلومات إلى تحوّل ناعم أو إلى انقاب كالصدمة كما في الثورة الصناعية الأولى؟ وهل تزيد من متاعب الكوكب والبشر؟ أو أنها ستساهم في رفاههم؟ هل ستقود إلى مزيد من تركيز الثروة والسلطة بين يدي حفنة من النخبة، أم ستصبح مطية لتمكين الناس ووسيلة للإصلاح؟

كثيرة هي الأسئلة التي يطرحها التقدم الحاصل في مجال التقنية والمعلوماتية، ومؤخّراً الذكاء الاصطناعي وما فجره من جدل حول مآل الإنسانية مع الروبوت وهذا التنافس المحموم بين عمالقة التكنولوجيا الرقمية حول من يربح معركة التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي. ثم الحديث والجدل الكبير حول مخاطره، ومخاطر التقنيات والمعلوماتية، حيث يذهب البعض إلى التشاؤم والقول إن الثورة المعلوماتية والتقنية، سوف لن تؤدي إلى تحسينات في النمو والتنمية والحد من الفقر، أو تحقيق تقدم في التمكين وحقوق الإنسان وحرياته، أو في التحول التنظيمي وغيره[53].

لذا، فإن التقدم التقني الرقمي والمعلوماتي الكبير، أثر تأثراً عميقاً على مناحي الحياة، وفي جوانبها المختلفة في النمو والعدالة، والحكم، والتنمية. وفّر ويوفّر فرصاً

(53) ناجي كي حنا، **التحول الإلكتروني: ترسيخ استراتيجيات التنمية الحديثة**. ترجمة عجلان بن محمد الشهري، مراجعة إقبال بنت سعد الصالح(الرياض: معهد الإدارة العامة، 2016)، 132.

للتقدم والرفاه، وبالمقابل يثير المخاوف، ويرفع درجة المخاطر في البلدان التي لم تستجب أنظمتها السياسية والاقتصادية بعد لحتمية التغيير، وما تطرحه التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية من خيارات وفرص وتحديات.

3. الاستجابة:

كيف يمكن تخطي العقبات التي تقف أمام خدمة الصالح العام، واستدامة التنمية؟ لا شك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومختلف الدراسات تجمع على أن كسب رهان الاستدامة، متوقّف على تبني استراتيجيات للإصلاح في كافة مجالات الحياة، ومن أجل ترسيخ وتعزيز جهود الإصلاح واستدامة التغيير الهادف إلى حل إدارة الأزمات والمخاطر، لابد تطوير استراتيجية تعليم تجعل التنمية المستدامة من أولويات أهدافها. وفي الأخير، لابد من قلب المفاهيم والسياسات، ورفض تلك التي تتعارض مع الصالح العام.

1.3. حوكمة الازمات المخاطر الكبرى: تعرّف الطلبة من خلال مادة "إدارة الأزمات والمخاطر الكبرى" على الأهمية الكبرى التي صار يشكّلها علم إدارة الأزمات ومخاطر الكوارث، في ظل عالم أقل ما يقال عنه اليوم أمه عالم المخاطر أو ما أسماه أولريش بيك "مجتمع المخاطر العالمي"[54].

(54) أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمل المفقود**، ترجمة: علا عادل، هند إبراهيم، بنت حسين(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

لقد كشفت أزمة جائحة كوفيد-19، التي أزهقت أرواح أكثر من 15 مليون شخص، وعصفت بالكثير من الأنظمة الصحية في العالم، وعطّلت الاقتصاد وألحقت بالبشرية خسائر فادحة، حيث وقف الجميع، حكاماً ومحكومين حيارى أمام هول هذه الكارثة الصحية. تسارعت الجهود للسيطرة على فيروس انتشر بسرعة البرق في كافة أنحاء العالم. دقت هذه الكارثة ناقوس الخطر، وأشعرت البلدان والحكومات مخاطر الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، تشكّل التهديد رقم واحد للاستقرار ولاستدامة التنمية.

كشفت هذه الأزمة، أن البلدان التي تملك بنية تحتية قوية، يمكنها التصدي للأزمات ولمخاطر الكوارث أثناء الازمات والأوقات العصيبة، كما أن الأمر لا يتوقّف على سياسات أو خطط لإدارة الكوارث، بل في وضع استراتيجيات للتعامل مع الأزمات قبل وأثناء وبعد حصولها، عبر وضع ترسانة تشريعية، ومؤسسات، وتدريب الإطارات والكوادر في مجال التصدي للأزمات والمخاطر الكبرى. إن الأمر مرتبط بتعزيز القدرة الوطنية والجاهزية للتعامل مع الكوارث ومخاطر الكوارث، وحوكمتها بطريقة تفضي إلى التعافي من آثارها في ظرف وجيز وبأقل الخسائر.

2.3. علم الاستدامة: ربط المعرفة بالتنمية المستدامة: تحدثنا عن مخاطر وفرص تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، ونبهنا إلى التنافس الحالي الذي يعيشه العالم بفعل الابتكارات التي تسارعت في مجال الذكاء الاصطناعي، والآن صار البحث

العلمي، ويميل أغلب الباحثين إلى دمج العديد من مكوّنات المعرفة المتنوعة من أجل تطوير فهم قوي للمشكلات وحلولها المحتملة. وهذا يعكس التحول الجذري في طريقة البحث وفي إجراء البحوث الأكاديمية، وهو أمر ضروري.

إن ما يسمى "عل الاستدامة" يسعى نشر مفهوم ربط المعرفة بالعمل من أجل الاستدامة، وظهور هذا العلم في عدد من جامعات العالم، صار يشير إلى تدريب عدد أكبر من الباحثين للتعرّف على المشكلات، ليس المعقّدة فقط، بل المتداخلة أيضا بعضها ببعض(55).

3.3. وصولاً للهدف: الصالح العام للإنسانية: احترام البيئة، وعقلنة الإنتاج، وتعميم الديمقراطية والتشاركية، وتأسيس التعددية وأخلقة الحياة العامة، كلها تعكس نهج "الصالح العام"، واقتفاء هذ النهج سوف يحقّق من النتائج الكفيلة باستدامة التنمية. هذا للقول إنّه بديل عن الرأسمالية وعن الأهداف التي حدّدتها وتنشرها بواسطة الثقافة المعولمة السائدة. فهي، مثلما يجمع الخبراء، غير قابلة للاستدامة، ومن ثمّ "لا يمكنها ضمان "الصالح العام للإنسانية"، بل هي تعمل ضد استمرار الحياة"(56).

وهكذا، بات تغيير السياسات والنماذج أكثر من ضروري، وهذا من أجل السماح بتحقيق التكافل بين الانسان والطبيعة، والنفاذ إلى جميع السلع والخدمات،

(55) هيروشي كومياما، **ما وراء حدود النمو: أمثلة يابانية للاستدامة** (دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص 90.

(56) Hotart, *op.cit*, p. 24.

وإتاحة الفرصة لجميع الناس، أفراد وجماعات للمشاركة السياسية والانخراط في خدمة الصالح العام. وحتى تسود العدالة، "وحتى يكون المجتمع عادلاً، لابد من مجتمع منظم بشكل خاص يجعل بنيته القاعدية قائمة على العدلة، لا مجرّد ميول الأفراد داخل هذه البنية. هذا هو مفهوم الجماعة عند جون راولز، ولكي يشكّل مجتمع ما جماعة بهذا المعنى القوي، يجب أن تكون الجماعة مكوّنة لمفهوم مشترك للذات لدى المشاركين، مجسّدة في ترتيباتهم المؤسساتية، وليس مجرّد صفة لمشاريع يعتمدها غدد من أفرادها[57].

أخيراً، إن تحقيق الصالح العام للإنسانية ليس أمراً يسيراً، وعاجلاً، بل أنه مسير طويل، وخدمته دائمة وطويلة الأجل، ولا يمكن القول أبداً إنه بمجرّد إقرار القوانين والمؤسسات وإقرار السياسات سوف يتبلور الصالح العام، ويخدم أهداف التنمية المستدامة. أنه عملية ديناميكية تدخل فيها العوامل والظروف الداخلية والخارجية، وتتطلب رؤية شاملة ومتماسكة، قادرة على فهم أزمات الحاضر والتفكير في كيفية معالجتها. أي أن الصالح العام في الأخير هو الأساس النظري والعملي لأي تحرّك أو مبادرة تسعى إلى التغيير نحو الأحسن والأجود.

(57) مايكل ج. ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 247، وما بعدها.

خاتمة

خاتمة:

ربما يتساءل الجميع عن العراقيل التي تعترض تحقيق التنمية الإنسانية في الوقت الراهن وفي المستقبل. أو بعبارة أخرى، ما الذي يمنع "الحكومات والبرلمانات والقائمون بالإدارة في بلدان الحكم الديمقراطي من قبول الصالح العام، فتُدرجه في القوانين والسياسات والقرارات والإجراءات، لضمان السلام والنظام والاستقرار والأمن، ومن أجل حقوق الإنسان لكي تتحقّق الرفاهية الشاملة في المجتمع والأمة".

لا شكّ أنّ هناك عوامل عديدة تعيق وتهدّد الصالح العام، فتحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وزيادة على ما ذكرنا أعلاه، يمكن القول إن حالة بعض البلدان والمجتمعات خاصة العربية، تفيد أن الصالح العام لفظ وعبارة تسري على كل لسان، حيث لا يتوقف المسؤولون عن ترديدها، في حين، يعكس الواقع تكريس نهج لا يخدم البتة الصالح العام ولا يدعّم استدامة التنمية. ماذا؟ نظرا لجملة من الأسباب، أختصرها في:

– أزمة الحكم: فنشهد تطوّر نزعات لدى النخب التي تتولى إدارة النظام السياسي، نزعتها إلى الحكم الاستبدادي المطلق، وتعطيل آليات التداول والمشاركة.

– فساد نسق الحكم: يفسد نسق الحكم بغياب بعض مؤسساته أو فساد تلك القائمة، أو فساد العلاقات بين مؤسسات الحكم، وبالأخص علاقات الضبط والمساءلة.

– استشراء الفساد: فساد الحكم قد يصبح فساداً نسقياً، فيصير الفساد نظاماً موازياً وثقافة، الكل يبحث عن الثراء في ظل اللاّعقاب.

والحلّ؟ لا مناص من تطوير الحكم الصالح، وهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبّرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة. في النهاية للناس وبواسطة الناس مثلما يعتقد كثير من الخبراء.

إذن، يمكن القول إن الغاية والهدف الذي حددناه في مقدمة هذه المحاضرات، قد تحّقق. حيث صرنا على علم بما يعنيه مفهوم التنمية المستدامة، وبما يعنيه أيضاً مفهوم الصالح العام، وتمكّنا من فهم العلاقة بين الصالح العام والتنمية المستدامة، فخلصنا إلى القول إن التنمية المستدامة من الصالح العام، وهذا الأخير سوف لن يتحقّق إلاّ في إطار متطلّبات التنمية المستدامة، والتي يعد الصالح العام من أسسها. وهكذا، يشكّل ما أسماه البعض "الصالح العام للإنسانية" نهجاً فريداً بدونه لن تكون للتنمية أية استدامة.

الثبت التعريفي

استبدادية/ سلطوية(Despotism/Authoritarianism): التفرّد بالسلطة وباتخاذ القرار وبممارسة الرقابة على الأفكار والسلوكات داخل المجتمع. ويعتبر النظام استبداديا أو سلطوياً عندما يفرض سلطته وأيديولوجيته على أفراد المجتمع بحيث تقوم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين على القوة وليس على الشرعية المؤسساتية والديمقراطية. لا توجد رقابة على السلطة التنفيذية من طرف البرلمان أو من طرف القضاء، كما أنّ الانتخابات غالباً ما تكون شكلية وتتخذ طابعاً استفتائياً لتكريس سلطة "القائد" أو الزعيم، والهدف منها تلميع صورة النظام القائم.

الاستدامة(Sustainability): تلبية العمليات والمؤسسات لمعايير محددة هي عدم استنفاد موارد الأجيال القادمة، وتعزيز قدرات الأشخاص والمؤسسات باستمرار، وتقاسم المسؤوليات والمكاسب على نطاق واسع.

الانتقال الديمقراطي(Democratic Transition): سيرورة التغيير إلى أشكال حكم أكثر ديمقراطية، وتنطوي المرحلة الأولى على انهيار النظام غير الديمقراطي، وفي المرحلة الثانية توضع أسس النظام الديمقراطي، أمّا المرجلة الثالثة وهي التحول فتخضع الديمقراطية الجديدة إلى مزيد من التطوير أو تدريجياً تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً لا يتجزّأ من الثقافة السياسي.

الانصاف (Fairness): المعاملة المتجرّدة أو العادلة التي تتطلّب معاملة الحالات المتشابهة بطرق متشابهة.

بقرطة(Bureaucratization): يعني لدى نزيه الأيوبي شيئين: النمو البيروقراطي، أي التوسع في الهيئات العامة، وفي عدد الوحدات الإدارية والأفراد، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق العام، بما في ذلك على وجه الخصوص الأجور. والتوجه الذي يهيمن فيه العنصران الإداري والفني على العنصر الاجتماعي. فهي الميل الذي ينحو بقوة اتجاه المركزية والتراتبية والسيطرة.

بيروقراطية(Bureaucracy): المعنى الحرفي لكلمة بيروقراطية يعني حكم المكاتب. وهي الحكم القائم في دولة ما، يُشرف عليها ويوجهها ويديرها طبقة من كبار الموظفين الحريصين على استمرار وبقاء نظام الحكم لارتباطه بمصالحهم الشخصية؛ حتى يصبحوا جزءً منه، ويصبح النظام جزءً منهم، ويرافق البيروقراطية جملة من قواعد السلوك ونمط معين من التدابير تتّصف في الغالب بالتقيد الحرفي بالقانون والتمسك الشكلي بظواهر

التشريعات، جاعلة البيروقراطية لبّ النظام الاقتصادي والسياسي لعقلانية المجتمع، فينتج عن ذلك "الروتين" ؛ وبهذا فهي تعتبر نقيضاً للحركية، حيث تنتهي معها روح المبادرة والإبداع وتتلاشى فاعلية الاجتهاد المنتجة، ويسير كل شيء في عجلة البيروقراطية وفق قوالب جاهزة، تفتقر إلى الحيوية. والعدو الخطير للثورات، هي البيروقراطية التي قد تكون نهاية معظم الثورات.

التمكين(Empowerment): توسيع قدرات الناس وخياراتهم، وإكسابهم القدرة على الاختيار المتحرّر من الجوع والعوز والحرمان، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم أو الموافقة عليها.

الحكم الجيد(Good Governance): أسلوب الحكم إلى مواصلة التنسيق والترابط بين طائفة واسعة من الفاعلين ذوي الأغراض والمقاصد المختلفة. قد يشمل مثل هؤلاء الفاعلين فاعلين سياسيين، ومؤسسات، وجماعات المصالح، والمجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية، محلية، ودولية. يرتكز هذا التعريف على المجتمع، ويؤكد على التوجه الجديد وهو أن الحكم أوسع نطاقاً من الحكومة. إضافة صفة «الجيد» إلى مفهوم الحكم، يدعو لإصدار أحكام على نوعية الحكم في بيئة معينة. وبالتالي يشير الحكم الجيد وفق هذا المنظار، إلى ممارسة السلطة لكن بأساليب تحترم الفردية، والحقوق والحاجات لجميع المقيمين ضمن حدود الدولة. ويحتاج الحكم الجيد إلى مؤسسات قوية تقنياً وآليات فعالة، مع ضرورة احترام القيم الانسانية العالمية؛ وعلى الرغم من أن القيّم شاملة، إلاّ أن آليات تجسيدها تختلف من بيئة لأخرى.

الدولة الريعية(Rentier State): حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام الثروة الريعية على الغالبية من السكان. تطرح هذه الفكرة ضرورة التفرقة من ناحية، بين الأقلية والأغلبية، وبين خلق الثروة وتوزيعها أو استخدامها من ناحية أخرى. هناك فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية من السكان على استخدامات هذه الثروة.

دولة فاشلة(Weak State): هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلاّ القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها. مستوى الرقابة اللازمة لتفادي التي يجري النظر فيها لدولة على أنها دولة فاشلة مختلف عليه. وعلاوة على ذلك،

فإن إعلان أن دولة ما قد "فشلت" هو موضوع جدل عموماً، وعندما يتم رسمياً، قد يحمل عواقب سياسية كبيرة. تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عددٌ من الأعراض. أوّلها، أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها. وثانيها، هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها. وثالثها، عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة. ورابعها، عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية. وهذه هي مؤشرات التقرير السنوي الدولي حول الدول الفاشلة.

الدولة(State): حسب تعريف ماكس فيبر (M. Weber) هي منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي.

ديمقراطية تشاركية(Participatory Democracy): تقوم على الحوار المباشر بين الناخبين والمنتخبين. وتعبّر عن المشاركة والتداول، بمعنى الجمع بين أكبر عدد ممكن من المواطنين من جميع الفئات، قصد ربطهم بمختلف مراحل الفعل العمومي(جدولة الأعمال والقرار والتقييم)، والذي يجعل من عملية صنع السياسة العامة والقرار قادرة على رصد تطلعات المواطنين، عبر الاستماع لهم وأخذ رأيهم.

ديمقراطية(Democracy): النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة مُراقبة من طرف الشعب. حيث يجري التخلّص من الحكومة بشكل سلمي، عندما لا تفي بالتزاماتها، وعندما تعتبر سياساتها سيّئة أو خاطئة. أي ما يسمى اليوم بالحكامة، أي كيفية تدبير شؤون الدولة. وحسب جوزيف شومبيتر(J. Schumpeter) "الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة على القرار بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب."

الرفاه(Welfaire): امتلاك لجميع الغايات لبلوغ غايات المرء و/ أو لتلبية رغباته وتفضيلاته. وهو توفير الظروف لتحقيق الأمان، والكرامة، والاحترام المتبادل.

الشفافية (Transparency): حق المواطنين في المعرفة، وتستلزم نشر المعلومات حول حول ما يفترض بموظّفي الحكومة ومؤسساتها أن يفعلوا وماذا يفعلون بالفعل، وتحدّد المسؤوليات.

شمولية(Totalitarism): أو الكليانية وهي شكل عامّ للهيمنة الكلية على الأفراد وعلى أنشطتهم وممارستهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتعلّق الأمر بظاهرة "جماهيرية" تُحتكر فيها السلطة والأيديولوجيا المبرّرة لها باسم الجماهير.

الصالح العام(Common Good): تحقيق الأهداف النهائية لعدد غير محدود من أفراد المجتمع وجماعاته دون تمييز، من خلال وضع سياسات تسمح بتجسيد فرص الأفراد، وتحقق رغباتهم وتوسّع خياراتهم، فيصبح الصالح العام قيمة تمثل الأهداف الأساسية للجماعة.

العولمة(Globalization): تكثيف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العابرة للحدود.

فضاء عام (Public Sphere) : حيّز في الحياة الاجتماعية حيث يلتقي الأفراد لتحديد ومناقشة الأمور المجتمعية بحريّة والذي يؤدي إلى مناقشة كيفية التأثير على الفعل السياسي هو المكان الذي يحتضن نقاشات تؤدي بالنهاية إلى صياغة الرأي العام. يناقش عادة في الحيز العام قضايا أخلاقية واجتماعية وليس فقط سياسية.

الليبرالية (Liberalism): هي نظرية ممارسات في الاقتصاد السياسي الذي يعرض أن الرفاهية الإنسانية أفضل بما تتقدم فيه هو ظرف تحرير الفرد وليعمل بحسب مهارته، ضمن إطار مؤسسي سماته حقوق الملكية الخاصة والأسواق والتجارة الحرة.

الليبرالية الجديدة(Neoliberalism): هي انعاش لليبرالية. تنظيرياً، تتأسس على انفتاح الأسواق وإلغاء القيود عليها لخلق التنافسية، وتدعيم حقوق الملكية الفردية لتشجيع الابتكارات والاختراعات بروح المبادرة والمغامرة مع "نزعة تقنية مغالية" وتعضيد الصناعات الثقافية الجديدة، والتقدير أن التقنية قادرة على إيجاد الحلول لأي مشكلة. تطبيقياً، تكتفي النيوليبرالية بالجلوس في المقعد الخلفي وتهيئة البيئة المواتية للسوق لكي يعمل في بيئة تنافسية خالية من شوائب التدخل الحكومي.

مجتمع مدني(Civil Society): يُستعمل المصطلح في وصف العلاقات والبنى الاجتماعية التي تقع بين الدولة والسوق. فالمجتمع المدني يرسم حدود ميدان متميّز رسميا عن الهيئة السياسية وسلطة الدولة من جهة، ومتميّز عن الجري وراء المصلحة الذاتية وإملاءات السوق من جهة أخرى. إنّه شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ

المجال العام، وتعمل على تحقيق المصالح المختلفة لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح في إطار الالتزام بقيم ومعايير التراضي والتسامح والحوار والإدارة العقلانية السلمية للخلافات.

المساءلة(Accountability): محاسبة المسؤولين أصحاب المصلحة بشأن طريقة استخدامهم لنفوذهم وأدائهم لمهامهم. تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة(منتخباً أو غير منتخب) أن يفصح عن أعماله ويفنّدها اتجاه الشعب، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية أو الانتخابية في حال تبيّن أن أعماله منافية للمصلحة العامة.

المواطنة(Citizenship): الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. يُقصد بها أيضاً إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، والتفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

ثبت المصطلحات

Evolution	ارتقاء
Development	التنمية
Underdevelopment	التخلّف
Technological Determinism	الحتمية التكنولوجية
Growth	نمو
Sustainable	مستدامة
Sustainability	استدامة
Natural Capital	رأس المال الطبيعي
Public good	سلع عامة
Common good	صالح عام
Global common good	صالح عام عالمي
Public Interest	مصلحة عامة

قائمة المراجع

قائمـــة المراجع

أ. العربية:

أبو أصبع، صالح خالد. **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع 2009.

أبو النصر، محمد زكي. **العدالة الاجتماعية: حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء**. القاهرة: دار الفيروز، 2016)؛

ابو النصر، مدحت ومدحت محمد، ياسمين. **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها**. القاهرة: المجموعة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

أبو زنط ماجدة وعثمان محمد غنيم،" التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 36، العدد 1، عمان، الأردن، جانفي 2009.

أحمد إبراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

حنا، ناجي كي. **التحول الإلكتروني: ترسيخ استراتيجيات التنمية الحديثة**. ترجمة عجلان بن محمد الشهري، مراجعة إقبال بنت سعد الصالح. الرياض: معهد الإدارة العامة، 2016.

البريدي، عبد الله. **فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 218.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**. عمّان–المملكة الأردنية: المطبعة الوطنية، 2005

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

بيك، أولريش. **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمل المفقود**. ترجمة: علا عادل، هند إبراهيم، بنت حسين. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

جونسون، مايكل. **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**. ترجمة نايف الياسين(الرياض: العبيكان للنشر، 2008).

دالي، ماري. **الرفاه**. ترجمة عمر التل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

دياني، مراد. **حرية – مساواة – اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

ساندل، مايكل ج. **الليبرالية وحدود العدالة**. ترجمة محمد هناد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

ـــــــ . **العدالة وما الجدير أن يعمل به؟** ترجمة مروان الرشيد. بيروت: جداول للترجمة والنشر والتوزيع، 2015.

الشيباني، خضر محمد عبد الرحمن. **إكسير التنمية؛ جدلية " التنمية " و" الثقافة": أين الخلل؟ نحو تأصيل " الثقافة العلمية " في المجتمعات العربية**. الرياض: العبيكان، 2016.

عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، **المستقبل العربي**، عدد 167، كانون الأول/ يناير، 1993.

غنيم، محمد عثمان وأبو زنط، ماجدة (وآخرون). **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. ط 2. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.

فرجاني، نادر. "الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية،" **المستقبل العربي**، عدد 256، يونيو 2000.

ـــــــ . "تحدي إقامة العدلة الاجتماعية في بلدان المد التحرري،" في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، "ورشة العمل الإقليمية حول: "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء،" القاهرة، يناير 2012. في: https://bit.ly/42EDPTa

فريدمان، جون. **التمكين: سياسة التنمية البديلة**. ترجمة: ربيع وهبة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان، 2013.

قرني، بهجت (محرر)، **التنمية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

كولون رينر، "النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 04، ديسمبر 1993.

كوميامًا، هيروشي. **ما وراء حدود النمو: أمثلة يابانية للاستدامة**. دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

ليمام، محمد حليم. **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حال الجزائر منذ الاستقلال**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

ب. الأجنبية:

Abdulla, Rasha. "The Revolution Will Not Be Tweeted," *Cairo Review of Global Affairs*, No. 3, 2011, at: www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/Pages/articleDetails.aspx?aid=89

Anthony Rosa and Dechetl karen and Aubrun Mérylle, *Practical guide to sustainable development*, Afnor, 2005.

Slim, Assen. *Sustainable development*. 2nd Edition. Paris : Edition le Cavalier Bleu, 2007.

Baudin, Mathieu. *Le développement durable : Nouvelle idiologie du XXIe siècle ?* Paris : L'Harmattan, 2009.

Burgenmeier Beat. *Economics of sustainable development*. 2nd edition Brussels: de Boeck, 2005.

Gendron, Corinne. *Le développement durable comme compromis : La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation*. Québec : Presses de l'Université du Québec, 2005.

Daiber, Birgit and Houtart, François (Ed.). *A postcapitalist paradigm: The common good of humanity*. Luxemburg: Rosa Luxemburg Foundation Brussels Office 2012.

Deneulin, Séverine & Townsend, Nicholas. "Public goods, global public goods and the common good", International Journal of Social Economics, Vol. 34, No. 1/2, 2007, pp. 19 – 36. http://dx.doi.org/10.1108/03068290710723345

Egelston, Anne E., *Sustainable development: A history*. New York: Springer, 2012.

Fialaire, Jacques(dir). *Les stratégies du développement durable*. Paris : L'Harmattan, 2008.

Kapur, Devesh. “The Common Pool Dilemma of Global Public Goods: Lessons from the World Bank’s Net Income and Reserves,” *World Development*, Vol. 30, No. 3, 2002, pp. 337–354.

Lazzeri, Yvette. *Le développement durable Du concept à la mesure*. Paris: L’Harmattan, 2008.

Longley, Robert. “What Is the Common Good in Political Science? Definition and Examples,” from: https://bit.ly/3Mb1YL8

Menashy, Francine. “Education as a global public good: The applicability and implications of a framework,” Globalization, Societies and Education, Vol. 7, No. 3, 2009, pp. 307-320 .

Morse Stephen and McNamara, Nora. “The Universal Common Good: Faith-Based Partnerships and Sustainable Development,” *Sustainable Development*, 17, 2009, pp. 30-48. http://dx.doi.org/10.1002/sd.368

Nebel, Mathias Garza-Vázquez Oscar and Sedmak, *Clemens (eds). A common good approach to development: Matrix and metric for a collective development process*. Cambridge, UK: Open Book Publishers, 2022.

Neubauer, Deane. “The historical transformation of public good,” Journal of Asian Public Policy, Vol. 1, No. 2, 2008, pp. 127-138. http://dx.doi.org/10.1080/17516230802094528

Oliver, Pamela E. “Formal models of collective action,” Annual reviews of sociology, Vol. 19, No. 1, 1993, pp. 271-300 .

Petrella, Riccardo. Le Bien commun : Eloge de la solidarité. Suisse : Editions Page deux, 1997.

Salvatore, Armando and Eickelman, Dale F. (ed). *Public Islam and the common good*. Netherlands: Koninklijke Brill NV, Leiden, 2004.

Schwarz-Herion, Odile & Omran, Abdelnaser (Eds). *Strategies Towards the New Sustainability Paradigm: Managing the Great Transition to Sustainable Global Democracy*. Switzerland: Springer International Publishing, 2015.

Tilak, Jandhyala B. G. “Higher education: a public good or a commodity for trade? Commitment to higher education or commitment of higher education to trade ”,Prospects, Vol. 34, No. 4, 2008, pp. 449-466.

Tirole, Tirole. *Economics for the Common Good*. translated by Steven Rendall. New Jersey: Princeton University Press, 2017.

VAn Duysen Jean-Claude et Jumel, Stéphanie. *Le développement durable*. Paris : L’Harmattan, 2008.